الفصل الرابع

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021

1-4 المقدمة:

يتناول هذا الفصل أهم التطورات المتعلقة بأداء المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية المتمثلة في شركات الصرافة والتحاويل المالية، وشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركة ترويج للاستثمار المالي، وصندوق ضمان الودائع المصرفية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وشركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وصندوق إدارة السيولة بين المصارف، ووكالة ضمان التمويل الأصغر(تيسير)، بالإضافة إلى وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

يشمل القطاع المالي المؤسسات المالية المصرفية (بنك السودان المركزي والمصارف التجارية) وغير المصرفية. تقوم المصارف التجارية بتوفير وسائل الدفع المختلفة واستقطاب أموال المودعين والمدخرات القومية؛ ومن ثم توظيفها عبر القنوات الرسمية للقطاعات الاقتصادية المنتجة.

يتم دمج وتلخيص أداء ونشاط المؤسسات المالية المصرفية فيما يسمى بـ"المسح النقدي Monetary Survey" وهو عبارة عن تقرير إحصائي يتم إعداده وفق معايير دولية ويتضمن الميزانيات المجمّعة للقطاع المصرفي (بنك السودان المركزي باعتباره الجهة المصدرة للنقود والمصارف التجارية باعتبارها القناة الوسيطة لدوران النقود في الاقتصاد) وتُستخلص منه أهم المؤشرات الاقتصادية النقدية مثل عرض النقود بمعناه الضيق (M_1) ومعناه الواسع (M_2)، صافي الأصول المحلية، صافي الأصول الأجنبية، إعادة التقييم للموجودات والمطلوبات، صافي المستحقات على الحكومة المركزية، المستحقات على القطاعات غير الحكومية، صافي البنود الأخرى، كما يبين العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: القطاع الحكومي، القطاع الخارجي، والقطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم الواردة في جداول هذا الفصل هي عبارة عن قيم اسمية لا تأخذ في الاعتبار معدل التضخم والذي بلغ 318.2% بنهاية العام 2021 بمتوسط 359.1% مقارنة بمعدل تضخم 269.3% بنهاية العام 2020 وبمتوسط 153.6%. وقد تم تعديل سعر

الصرف[1] من 55.1 جنيه للدولار الأمريكي بنهاية العام 2020 إلى 437.9 جنيه للدولار الأمريكي بنهاية العام 2021.

2-4 الجهاز المصرفي

1-2-4 بنك السودان المركزي:-

تتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب قانونه لسنة 2012 في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي من خلال تحقيق أهداف الاستقرار المالي وسلامة الجهاز المصرفي، وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها، ووضع السياسة النقدية وتنفيذها والتوسع في الشمول المالي وفق ما ورد، وتنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه، والعمل على تطويره ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، بالإضافة إلى عمله كمصرف للحكومة ومستشار ووكيل لها في الشئون النقدية والمالية التي تقع تحت سيطرة بنك السودان المركزي. ولبنك السودان المركزي فروع عاملة بلغت سبعة عشر فرعاً في العام 2021، بواقع فرع واحد لكل ولاية من ولايات السودان المختلفة.

- **ميزانية بنك السودان المركزي**

يوضح الجدول (4-1) ميزانية بنك السودان المركزي بنهاية 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021 حسب التصنيف المعياري المُوصى به من قبل صندوق النقد الدولي لأغراض الإحصاءات النقدية.

[1] تبنى بنك السودان المركزي سياسة توحيد سعر الصرف بنهاية فبراير 2021م؛ والتي بموجبها تم تعديل سعر الصرف من 55.1 إلى 378.5 جنيه/للدولار الأمريكي.

جدول (4-1)
ميزانية بنك السودان المركزي بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021

(مليون جنيه)

البيـــــــــــــــان	2020/12/31	2021/12/31	نسبة المساهمة %	التغير	معدل التغير %
مجموع الأصـــول	**1,661,123.3**	**7,651,913.6**	**100.0**	**5,990,790.3**	**360.6**
أوراق نقدية وأرصدة طرف المراسلين بالخارج	98,283.2	1,530,141.5	20.0	1,431,858.2	1,456.9
سندات أجنبية [1]	5,997.3	69,860.8	0.9	63,863.5	1,064.9
تمويل وسلفيات للمصارف	45,527.5	129,258.8	1.7	83,731.3	183.9
سلفيات مؤقتة للحكومة	285,144.0	337,105.5	4.4	51,961.5	18.2
أصول أخرى طويلة الأجل	0.0	-	-	-	-
تمويل طويل الأجل للحكومة	125,425.1	120,796.1	1.6	(4,628.9)	(3.7)
فروقات سعر شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية	35,042.1	36,054.4	0.5	1,012.3	2.9
تمويل وسلفيات للمؤسسات العامة	15,901.5	88,124.2	1.2	72,222.7	454.2
المساهمة في رؤوس أموال المصارف المحلية	6,641.0	6,641.0	0.1	-	-
مساهمات أخرى[2]	4,102.3	28,050.5	0.4	23,948.2	583.8
أصول ثابتة	1,041.8	2,458.5	0.0	1,416.7	136.0
حساب إعادة التقييم	799,235.9	4,568,664.4	59.7	3,769,428.5	471.6
حسابات أخرى	238,781.6	734,757.9	9.6	495,976.3	207.7
مجموع الخصـوم	**1,661,123.3**	**7,651,913.6**	**100.0**	**5,990,790.3**	**360.6**
العملة الورقية والمعدنية المتداولة	**588,828.8**	**988,657.8**	**12.9**	**399,829.0**	**67.9**
التزامات إطلاع Sight Liabilities[3]:	**578,704.4**	**2,415,142.2**	**31.6**	**1,836,437.8**	**317.3**
الحكومة المركزية	35,057.2	255,552.5	3.3	220,495.3	629.0
الحكومات الولائية والمحلية	30,573.6	101,092.7	1.3	70,519.1	230.7
المؤسسات العامة	39,219.8	249,290.1	3.3	210,070.3	535.6
المصارف	473,853.8	1,809,206.9	23.6	1,335,353.1	281.8
مراسلون بالخارج	**32,128.0**	**249,870.2**	**3.3**	**217,742.2**	**677.7**
التزامات لأجل	**97,858.0**	**826,373.4**	**10.8**	**728,515.4**	**744.5**
إتفاقيات الدفع	**1,349.6**	**10,699.7**	**0.1**	**9,350.1**	**692.8**
رأس المال والاحتياطيات	**2,603.0**	**2,603.0**	**0.0**	**-**	**-**
حسابات أخرى	**359,651.5**	**3,158,567.3**	**41.3**	**2,798,915.8**	**778.2**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصـاء.

[1] مساهمات في بنوك أجنبية.

[2] مساهمات في مؤسسات عامة محلية.

[3] عبارة عن حسابات الحكومة والمؤسسات العامة بالإضافة إلى المصارف المحلية.

ارتفعت أصول وخصوم بنك السودان المركزي من 1,661,123.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى 7,651,913.6 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 360.6% .

في جانب الأصول انعكست الزيادة في كلٍ من الأوراق النقدية والأرصدة طرف المراسلين بالخارج بمعدل 1,456.9% بسبب تعديل سعرالصرف، وارتفاع السندات الأجنبية بمعدل 1,064.9%، بند المساهمات الأخرى بمعدل 583.8% وهي المساهمات في المؤسسات العامة (شركة سكر النيل الأبيض بمبلغ 259 ألف دولار، و رسملة وديعة بنك النيلين فرع أبوظبي بمبلغ 200 مليون درهم، والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر بمبلغ 850 مليون جنيه، ووكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني بمبلغ 110 مليون جنيه) ، وحساب إعادة التقييم بمعدل 471.6% كنتيجة لتبني بنك السودان المركزي لسياسة توحيد سعر الصرف، كما ارتفع بند تمويل وسلفيات المؤسسات العامة بمعدل 454.2% أيضاً نتيجة لتعديل سعر الصرف وتمويل مصفاة السودان للذهب .

أما في جانب الخصوم، فقد نتجت الزيادة بصورة أساسية من ارتفاع بند الحسابات الأخرى بمعدل 778.2% كنتيجة لتضخم المقابل المحلي لبند ودائع غير المقيمين بعد انخفاض قيمة العملة الوطنية ، وارتفاع بند الالتزامات لأجل بمعدل 744.5%، وإتفاقيات الدفع بمعدل 692.8%، وإلتزامات المراسلين بالخارج بمعدل 677.7%، بالإضافة إلى ارتفاع حسابات الحكومة المركزية بمعدل 629.0% .

4-2-2 المصارف العاملة:-

يتم تصنيف المصارف بشكل عام من حيث الوظائف إلى مصارف تجارية ومصارف متخصصة. وتعرَّف المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية تُصنَّف ضمن القطاع المالي تقوم بتوفير الخدمات المصرفية والمالية الأساسية من قبول الودائع ومنح التمويل وغيرها من الخدمات المالية الأخرى لجمهور المتعاملين معها. أما المصارف المتخصصة فهي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم تنمية قطاع اقتصادي معين (الزراعة، والصناعة، والعقارات، والتجارة الخارجية).

أما من حيث هيكل رأس المال فيتم تصنيف المصارف إلى مصارف حكومية وهي التي يساهم فيها البنك المركزي أو وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أو الاثنان معاً بنسبة تفوق

50%. أما المصارف المشتركة فهي المصارف التي يكون رأس مالها مشترك بين عدة جهات سواء كانت محلية (عام/ خاص) أو أجنبية. بينما المصارف الأجنبية فهي فروع لمصارف أجنبية خارجية.

يوضح الجدول (4-2) عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021.

جدول (4-2)
عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021

البيان	2020	2021
1. المصارف المتخصصة	**5**	**5**
مشتركة	2	2
حكومية	3	3
2. المصارف التجارية	**33**	**33**
مشتركة	23	23
حكومية	1	1
أجنبية	9	9
الإجمالي (1) + (2)	**38**	**38**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة المؤسسات المالية.

ظل عدد المصارف العاملة بالسودان ثابتاً كما هو في العام السابق 2020 بعدد 38 مصرف.

يوضح الجدول (4- 3) الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة حسب الولايات بنهاية كل من عامي 2020 و2021 ، بما يشمل الفروع ومكاتب التوكيل والنوافذ ومكاتب التمثيل.

جدول (4-3)
الانتشار الجغرافي المصرفي بنهاية كل من عامي 2020 و 2021

البيان	2020						2021						التغير	معدل التغير %
	فرع	مكتب توكيل *	نافذة *	مكتب تمثيل *	الإجمالي	نسبة المساهمة %	فرع	مكتب توكيل	نافذة	مكتب تمثيل	الإجمالي	نسبة المساهمة %		
ولاية الخرطوم	**374**	**47**	**47**	**1**	**469**	**46.3**	**384**	**46**	**45**	**1**	**476**	**46.3**	**7**	**1.5**
الولايات الوسطى:	**155**	**6**	**20**	**0**	**181**	**17.9**	**160**	**6**	**20**	**0**	**186**	**18.0**	**5**	**2.7**
سنار	26	2	1	0	29	2.9	27	2	1	0	30	2.9	1	3.3
الجزيرة	73	1	16	0	90	8.9	76	1	16	0	93	9.0	3	3.2
النيل الأزرق	14	0	1	0	15	1.5	14	0	1	0	15	1.4	0	0.0
النيل الأبيض	42	3	2	0	47	4.6	43	3	2	0	48	4.7	1	2.1
الولايات الشرقية:	**94**	**13**	**7**	**0**	**114**	**11.3**	**93**	**13**	**7**	**0**	**113**	**11.0**	**(1)**	**(0.9)**
القضارف	39	1	1	0	41	4.0	40	1	1	0	42	4.1	**1**	**2.4**
كسلا	20	0	2	0	22	2.2	20	0	2	0	22	2.1	**0**	**0.0**
البحر الأحمر	35	12	4	0	51	5.0	33	12	4	0	49	4.8	**(2)**	**(3.9)**
الولايات الشمالية:	**85**	**6**	**2**	**0**	**93**	**9.2**	**86**	**6**	**2**	**0**	**94**	**9.1**	**1**	**1.1**
الشمالية	48	2	0	0	50	4.9	48	2	0	0	50	4.8	0	0.0
نهر النيل	37	4	2	0	43	4.2	38	4	2	0	44	4.3	1	2.3
ولايات كردفان:	**75**	**1**	**4**	**0**	**80**	**7.9**	**77**	**1**	**4**	**0**	**82**	**8.0**	**2**	**2.4**
شمال كردفان	42	0	3	0	45	4.4	43	0	3	0	46	4.5	1	2.2
جنوب كردفان	19	1	1	0	21	2.1	19	1	1	0	21	2.0	0	0.0
غرب كردفان	14	0	0	0	14	1.4	15	0	0	0	15	1.5	1	7.1
ولايات دارفور:	**63**	**9**	**4**	**0**	**76**	**7.5**	**65**	**9**	**4**	**0**	**78**	**7.6**	**2**	**2.6**
شمال دارفور	31	2	0	0	33	3.3	32	2	0	0	34	3.3	1	2.9
جنوب دارفور	17	7	1	0	25	2.5	17	7	1	0	25	2.4	0	0.0
غرب دارفور	7	0	1	0	8	0.8	7	0	1	0	8	0.8	0	0.0
وسط دارفور	2	0	1	0	3	0.3	3	0	1	0	4	0.4	1	33.3
شرق دارفور	6	0	1	0	7	0.7	6	0	1	0	7	0.7	0	0.0
المجموع	**846**	**82**	**84**	**1**	**1,013**	**100.0**	**865**	**81**	**82**	**1**	**1,029**	**100.0**	**16**	**1.6**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة المؤسسات المالية.

[1] مكتب التوكيل يُقصد به عمل عقد وكالة مصرفية بين البنك وجهة اعتبارية محددة لممارسة جزء من العمل المصرفي نيابة عن البنك وغالباً ما يكون تابعاً لأحد فروع البنك بحيث يقدم الخدمات المصرفية لكافة العملاء. أما مكتب التمثيل يُقصد به مكتب لتمثيل مؤسسة أجنبية مرخصة، ويقتصر عمله على دراسة الأسواق وفرص الاستثمار والعمل كحلقة وصل مع الجهات ذات العلاقة بالمؤسسة في السودان؛ ولا يجوز له مزاولة أي عمل مصرفي. بينما النافذة عبارة عن منفذ للبنك التجاري داخل مؤسسة خدمية أو شركة معينة تقوم بعمليات السحب والإيداع لصالح هذه المؤسسة أو الشركة فقط.

ارتفع عدد فروع المصارف العاملة في ولايات السودان المختلفة من 846 فرعاً بنهاية العام 2020 إلى 865 فرعاً بنهاية العام 2021 بزيادة 19 فرعاً ؛ ويُعزى ذلك لسياسة بنك السودان المركزي لتعزيز الشمول المالي والتي سمحت للمصارف بفتح فروع جديدة تلقائياً على أن يتم فقط إخطار بنك السودان المركزي. تركزت المصارف السودانية بولاية الخرطوم بنسبة 46.3%، تليها الولايات الوسطى 18.0%، ثم الولايات الشرقية 11.0%، والولايات الشمالية وولايات كردفان وولايات دارفور بنسبة 9.1% و 8.0% و7.6% على

التوالي. انخفض عدد مكاتب التوكيل من 82 مكتب إلى 81 مكتب. وانخفض عدد النوافذ من 84 نافذة إلى 82 نافذة. وظل عدد مكاتب التمثيل ثابتاً كما هو في العام السابق.

- **الميزانية الموحدة للمصارف العاملة**

يوضح الجدول (4 – 4) الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2020 و2021 حسب التصنيف المعياري المُوصى به من قبل صندوق النقد الدولي في دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (4-4)
الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021

مليون جنيه

البيـــان	2020/12/31	2021/12/31	نسبة المساهمة %	التغير	معدل التغير%
مجموع الأصـــول	**984,894.4**	**3,518,274.8**	**100.0**	**2,533,380.3**	**257.2**
نقد محلي	28,516.6	82,952.2	2.4	54,435.6	190.9
أرصدة لدى بنك السودان المركزي	383,459.8	1,379,047.8	39.2	995,588.0	259.6
أرصدة لدى مصارف أخرى	18,062.5	69,611.5	2.0	51,549.0	285.4
المراسلون بالخارج[1]	58,499.6	578,769.9	16.5	520,270.3	889.4
إجمالي التمويل[2]	363,610.2	1,031,236.0	29.3	667,625.8	183.6
حسابات أخرى[3]	132,745.7	376,657.4	10.7	243,911.7	183.7
مجموع الخصـــوم	**984,894.4**	**3,518,274.8**	**100.0**	**2,533,380.3**	**257.2**
ودائـع المقيمين:	**397,633.6**	**1,399,060.1**	**39.8**	**1,001,426.5**	**251.8**
الجمهور	356,911.0	1,278,582.9	36.3	921,671.9	258.2
الحكومة[4]	21,236.2	66,628.7	1.9	45,392.6	213.8
المؤسسات العامة	19,486.5	53,848.4	1.5	34,362.0	176.3
إلتزامات تجاه المصارف:	**82,744.0**	**444,793.6**	**12.6**	**362,049.6**	**437.6**
بنك السودان المركزي	52,226.6	244,722.7	7.0	192,496.1	368.6
مصارف أخرى[5]	9,293.7	19,557.0	0.6	10,263.3	110.4
مراسلون بالخارج	21,223.6	180,513.9	5.1	159,290.3	750.5
رأس المال والإحتياطيات	75,542.4	241,939.8	6.9	166,397.4	220.3
الحسابات الأخرى	428,974.4	1,432,481.3	40.7	1,003,506.9	233.9

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.
[1] تشمل النقد بالعملة الأجنبية و الأرصدة لدى المراسلين بالخارج.
[2] لا يشمل تمويل الحكومة المركزية.
[3] تشمل تمويل الحكومة المركزية غير المباشر.
[4] تشمل الحكومة المركزية والحكومات الولائية.
[5] حسابات ما بين المصارف.

ارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة من 984,894.4 مليون جنيه في العام 2020 إلى 3,518,274.8 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 257.2%؛ وذلك نتيجة لارتفاع الأرصدة لدى كل من : المراسلين بالخارج بمعدل 889.4% ، والأرصدة لدى المصارف

الأخرى بمعدل 285.4%، والأرصدة لدى بنك السودان المركزي بمعدل 259.6%، والنقد المحلي بمعدل 190.9%، وإجمالي التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 183.6%.

وفي جانب الخصوم فقد ارتفع بند المراسلون بالخارج بمعدل 750.5%، وودائع بنك السودان المركزي لدى المصارف بمعدل 368.6% ، وودائع الجمهور 258.2% ، والالتزامات الأخرى 233.9% ، ورأس المال والاحتياطيات 220.3% بسبب تعديل سعر الصرف، وودائع الحكومة 213.8% ، وودائع المؤسسات العامة 176.3% ، وحسابات ما بين المصارف 110.4% .

يوضح الجدول (4 – 5) إجمالي الودائع المصرفية بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021.

جدول (4-5)
إجمالي الودائع المصرفية بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021

(مليون جنيه)

البيـــان	الحكومة المركزية والولائية	المؤسسات العامة	القطاع الخاص[1]	الإجمالي
ودائع جارية:				
2020	16,759.4	14,881.4	293,967.4	325,608.3
2021	37,129.7	24,064.7	979,841.6	1,041,036.0
معدل التغير%	**121.5**	**61.7**	**233.3**	**219.7**
ودائع ادخارية:				
2020	4.8	0.3	213,342.8	213,347.9
2021	30.4	671.0	517,284.0	517,985.4
معدل التغير%	**538.2**	**239,267.1**	**142.5**	**142.8**
ودائع استثمارية:				
2020	4,472.0	4,508.4	115,931.5	124,911.8
2021	20,459.6	20,933.4	414,716.7	456,109.7
معدل التغير%	**357.5**	**364.3**	**257.7**	**265.1**
ودائع أخرى:				
2020	-	96.4	9,072.4	9,168.8
2021	9,009.0	8,179.2	52,459.6	69,647.9
معدل التغير%	**-**	**8,384.4**	**478.2**	**659.6**
إجمالي الودائع 2020	**21,236.16**	**19,486.45**	**632,314.2**	**673,036.8**
إجمالي الودائع 2021	**66,628.75**	**53,848.41**	**1,964,301.9**	**2,084,779.0**
معدل التغير%	**213.8**	**176.3**	**210.7**	**209.8**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.
[1] تتضمن ودائع الجمهور والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ارتفع إجمالي الودائع طرف المصارف العاملة من 673,036.8 مليون جنيه في العام 2020 إلى 2,084,779.0 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 209.8%. حيث ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية في العام 2021 بمعدل 149.3% مقارنة بمعدل 108.1% في العام 2020 ؛ أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت في العام 2021 بمعدل 591.1% مقارنة بمعدل 11.5% في العام 2020 نتيجة لتحرك سعر الصرف.

شكلت الودائع الجارية ما نسبته 49.9%، والودائع الادخارية نسبة 24.9%، والودائع الاستثمارية نسبة 21.9%، والودائع الأخرى نسبة 3.3% من إجمالي الودائع.
بلغ نصيب القطاع الخاص نسبة 94.2%، ودائع الحكومة المركزية والولائية 3.2%، وودائع المؤسسات العامة 2.6% من إجمالي الودائع بنهاية العام 2021. حيث ارتفعت ودائع الحكومة المركزية والولائية بالمصارف للعام 2021 بمعدل 213.8% .

- **التمويل المصرفي**

يشمل التمويل المصرفي إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومات الولائية والمحلية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية بواسطة المصارف العاملة بالسودان.

- **رصيد التمويل المصرفي**

يوضح الجدول (4 - 6) والشكل (4 – 1) إجمالي رصيد التمويل المصرفي الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 6)
رصيد التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصاديـة
بنـهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021

(مليون جنيه)

القطاع	2020	نسبة المساهمة %	2021	نسبة المساهمة %	معدل التغير%
الزراعة	69,045.4	19.0	256,374.2	24.9	271.3
الصناعة	74,503.6	20.5	206,948.9	20.1	177.8
النقل والتخزين	32,686.9	9.0	112,610.6	10.9	244.5
الصادر	38,859.3	10.7	98,083.6	9.5	152.4
التشييد[1]	32,434.4	8.9	60,922.2	5.9	87.8
التجارة المحلية	36,884.8	10.1	42,660.7	4.1	15.7
التعدين	7,031.4	1.9	31,810.0	3.1	352.4
الاستيراد	3,844.7	1.1	15,931.2	1.5	314.4
الحكومة المحلية والولائية	11,107.1	3.1	15,166.7	1.5	36.5
المؤسسات المالية غير المصرفية	6,614.9	1.8	13,379.2	1.3	102.3
أخرى[2]	50,597.8	13.9	177,348.7	17.2	250.5
إجمالي التمويل	**363,610.3**	**100.0**	**1,031,236.0**	**100.0**	**183.6**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.
[1] يشتمل علي التمويل الموجه لمشاريع التنمية والبنى التحتية.
[2] تشمل رصيد التمويل المقدّم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.
ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

ارتفع رصيد التمويل المصرفي الممنوح من قبل المصارف العاملة من 363,610.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى 1,031,236.0 مليون جنيه في العام 2021 أي بمعدل 183.6% ؛ وذلك نتيجة لتحرك سعر الصرف. مثّل التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية (الزراعة والصناعة والصادر والتعدين) 57.6% من إجمالي التمويل الممنوح، كما مثل رصيد تمويل قطاع التشييد 5.9%، والتجارة المحلية 4.1%، وبقية القطاعات الأخرى 32.4% من إجمالي رصيد التمويل المصرفي الممنوح خلال العام 2021.

- **تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية:-**

يوضح الجدول (4 - 7) والشكل (4 – 1) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية لكلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 –7)
تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية لكلِ من عامي 2020 و 2021
(مليون جنيه)

النشاط	2020*	المساهمة %	2021	المساهمة %	معدل التغير %
الزراعة	87,290.2	25.1	303,559.3	28.0	247.8
الصناعة	74,623.2	21.4	223,637.4	20.6	199.7
النقل والتخزين	38,448.0	11.0	113,340.4	10.4	194.8
الصادر	39,334.4	11.3	103,995.5	9.6	164.4
العقارات والتشييد[1]	9,842.7	2.8	69,315.7	6.4	604.2
التجارة المحلية	35,148.4	10.1	51,016.5	4.7	45.1
الطاقة والتعدين	10,554.6	3.0	45,586.7	4.2	331.9
الإستيراد	9,923.2	2.9	39,995.5	3.7	303.1
أخرى[2]	43,345.4	12.4	134,574.8	12.4	210.5
المجموع	**348,510.1**	**100.0**	**1,085,021.8**	**100.0**	**211.3**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.
* بيانات معدلة
[1] / يشتمل علي التمويل الموجه لمشاريع التنمية والبنى التحتية.
[2] / التمويل المقدّم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.
ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

شكل (4 - 1)
تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية لكلِ من عامي 2020 و2021

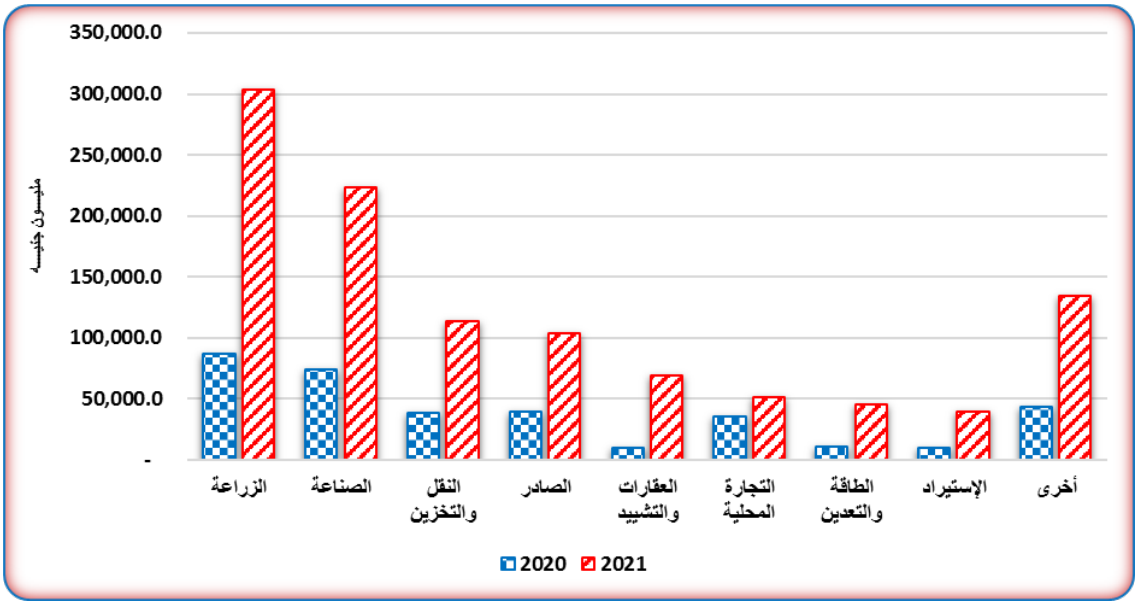

ارتفع تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية من 348,510.1 مليون جنيه في العام 2020 إلى 1,085,021.8 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 211.3% . نال قطاع الزراعة أكبر نسبة من إجمالي تدفق التمويل المصرفي 28.0% يليه قطاع الصناعة 20.6% ثم قطاع النقل والتخزين 10.4% ؛ بينما نال قطاع الصادر 9.6% ونال قطاع العقارات والتشييد 6.4% ، التجارة المحلية 4.7% والطاقة والتعدين 4.2% ، والقطاعات الأخرى 16.1% من إجمالي التمويل الممنوح خلال العام 2021م.

- **تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيــغ:-**

يوضح الجدول (4 – 8) تدفق التمويل المصرفي الممنوح بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية لكل من عامي 2020 و2021. كما يوضح الشكل (4- 2) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية لكلِ من عامي 2020 و2021. ويوضح الشكل (4- 3) التوزيع النسبي للصيغ التمويلية خلال العام 2021.

جدول (4 – 8)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية لكلِ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

الصيغة	2020	المساهمة %	2021	المساهمة %	معدل التغير %
المرابحة	224,396.2	64.4	797,091.2	73.5	255.2
المشاركة	31,229.4	9.0	86,571.7	8.0	177.2
السلم	9,107.0	2.6	50,458.0	4.7	454.1
المقاولة	15,067.2	4.3	29,708.0	2.7	97.2
المضاربة	17,426.2	5.0	19,538.2	1.8	12.1
الإستصناع	2,068.2	0.6	8,993.4	0.8	334.8
الإجارة	1,362.8	0.4	3,867.1	0.4	183.8
القرض حسن	3,289.9	0.9	3,383.9	0.3	2.9
أخرى	44,563.2	12.8	85,410.4	7.9	91.7
إجمالي التمويل	**348,510.0**	**100.0**	**1,085,021.8**	**100.0**	**211.3**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

شكل (4- 2)
تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية لكلٍ من عامي 2020 و2021

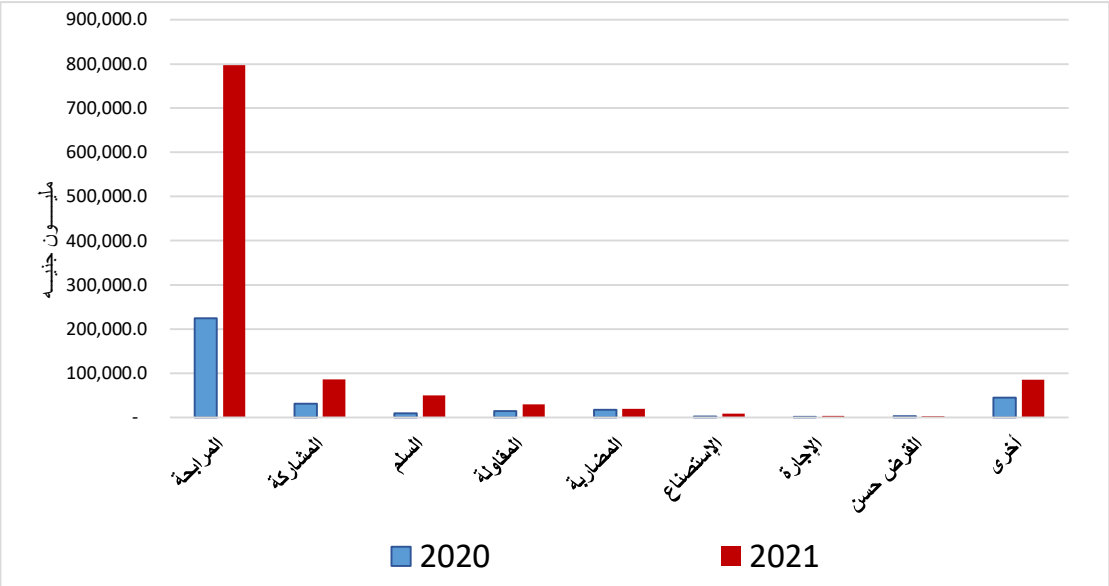

شكل (4- 3)
التوزيع النسبي للصيغ التمويلية خلال العام 2021

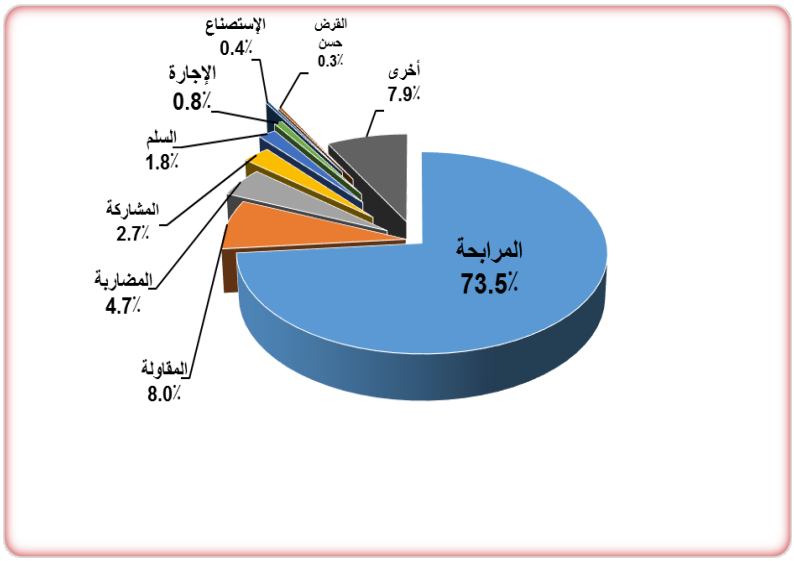

يلاحظ من الشكل (4- 3) أن التمويل المصرفي بصيغة المرابحة مازال يمثل النصيب الأكبر من التمويل المصرفي الممنوح حيث ارتفع من 224,396.2 مليون جنيه في العام 2020 إلى 797,091.2 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 255.2% وبمساهمة 73.5% من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح خلال العام 2021 ، كما ارتفع تدفق التمويل بصيغة المشاركة من 31,229.4 مليون جنيه في العام 2020 إلى 86,571.7 مليون جنيه في العام

2021 بمعدل 177.2% وبمساهمة 8.0%، والسلم من 9,107.0 مليون جنيه إلى 50,458.0 مليون جنيه بمعدل 454.1% وبسماهمة 4.7%، والمقاولة من 15,067.2 مليون جنيه إلى 29,708.0 مليون جنيه بمعدل 97.2% وبمساهمة 2.7%، والمضاربة من 17,426.2 مليون جنيه إلى 19,538.2 مليون جنيه بمعدل 12.1% وبمساهمة 1.8%، وقد شكلت بقية الصيغ الأخرى 9.4% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي خلال العام 2021.

4-2-3 مؤشرات السلامة المالية والميزانية الموحدة للمصارف

يسعى بنك السودان المركزي إلى تحقيق السلامة المصرفية ويهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية وضمان كفاءة النظام المصرفي بتقليل المخاطر الائتمانية عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية بما يتواءم مع النظم والمعايير العالمية.

- **مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة**

مؤشرات السلامة المالية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل[1] تشمل جودة وكفاءة أصول المصارف، ومدى كفاية رأس المال والملاءة المالية للمصارف، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات ربحية الجهاز المصرفي. وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي ، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في كونها تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية كمخاطر سعر الصرف ومخاطر التمويل.

تُعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف. ومؤشرات كفاية رأس المال تتضمن نسبة كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل، ونسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة.

---

[1] / يلتزم السودان بتطبيق بازل I بكافة مبادئها وإرشاداتها والتي تناولت كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تهدد عمل المصارف. وفيما يتعلق ببازل II وبازل III فإن المبادئ المطبقة بالسودان تنحصر فقط في الركيزة الأولى والتي تتضمن رأس المال. كما أنه لا يوجد اختلاف في بسط ومقام نسبة كفاية رأس المال؛ وإنما يكمن الاختلاف في طريقة احتساب مقام النسبة (المخاطر)؛ حيث أصبحت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أكثر واقعية. تضمنت بازل II احتساب المخاطر التشغيلية بالإضافة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وقد أشارت معايير بازل إلى أن الحد الأدنى المسموح به لكفاية رأس المال يجب ألا يقل عن 8%، فيما اتخذت السلطات الرقابية في السودان معاييراً أكثر صرامة حيث بلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 12%. تناولت بازل III مخاطر السيولة والرفع المالي إلا أن السودان لم يطبق هذه المعايير بعد.

وفي المقابل تعتمد مؤشرات كفاية رأس المال على مدى جودة الأصول؛ حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تكون في أغلبها ناتجة عن نوعية الأصول، بالإضافة إلى مدى قدرة المؤسسة المالية على تحويل الأصول إلى سيولة . كما أن مخاطر التمويل تؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول.

تستخدم مؤشرات السيولة لقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتشمل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

بينما تقيّم مؤشرات الربحية مدى ربحية المصارف العاملة؛ حيث يدل انخفاض النسبة على وجود تحديات كبيرة تواجهها المصارف؛ بينما يدل ارتفاع النسبة على فعالية السياسات التي انتهجتها المصارف للاستثمار في المحافظ المالية ذات المخاطر الأقل. ومؤشرات الربحية تضم نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية.

ومن أهم مؤشرات قياس درجة السلامة المالية ما يلي :

مؤشرات كفاية رأس المال:

أ/ كفاية رأس المال: تعني مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برأس مال مؤهل (رقابي) وقادر على مواجهة المخاطر المصرفية الناتجة عن أصوله (مخاطر التمويل والسوق والتشغيل).

يتم قياس مؤشر كفاية رأس المال عن طريق قسمة رأس المال المؤهل على على الأصول المرجحة بالمخاطر ، حيث يتكون بسط النسبة في من رأس المال المؤهل والذي يشمل رأس المال الأساسي ورأس المال المساند. حيث يتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع مضافاً إليه علاوة الإصدار، الإحتياطي القانوني، الإحتياطي العام وأي إحتياطيات أخرى مكونة من الأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل. اما رأس المال المساند فيتكون من 45% من إحتياطي الأصول الثابتة (إحتياطي رأس المال) وإحتياطي تقييم الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي، القروض المساندة المتحصل عليها من المساهمين و1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أو المخصص العام للتمويل أيهما أقل. اما مقام النسبة فيتكون من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الإئتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ب/ إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل: يقيس حجم التمويل غير الجيد (التمويل المتعثر) من إجمالي التمويل القائم. ويفسر هذا المؤشر مدى جودة الأصول.

يتم قياس مؤشر إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل عن طريق قسمة التمويل المتعثر على إجمالي المحفظة التمويلية ، حيث يتكون بسط النسبة من التمويل الذي تم تصنيفه كتمويل متعثر لمختلف صيغ التمويل (مرابحات، مشاركات، وغيرها) والإعتمادات المستندية المتعثرة وخطابات الضمان المصادرة. بينما ويتكون مقام النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف متضمنة صيغ التمويل المختلفة بالإضافة إلى التمويل غير المباشر الذي يشتمل على الإستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (الصكوك).

ج/ مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة: يعني المبالغ التي يتم استقطاعها من الأرباح بغرض تغطية الخسائر التي قد تنتج عن التمويل المتعثر والمشكوك في تحصيله. حيث تعكس هذه النسبة مقدرة المصارف على مواجهة مخاطر تعثر التمويل.

يتم قياس مؤشر مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة بقسمة مخصصات التمويل على إجمالي التمويل المتعثر ، حيث يتكون بسط النسبة من المخصصات الفعلية للتمويل المصنف كتمويل متعثر التي قام المصرف بتكوينها من الأرباح. بينما يتكون مقام النسبة من إجمالي التمويل الذي تم تصنيفه كتمويل متعثر لمختلف صيغ التمويل والإعتمادات المستندية المتعثرة وخطابات الضمان المصادرة.

مؤشرات السيولة:

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يعتبر من أهم مؤشرات السيولة الذي يوضح مدى احتفاظ المصرف بأصول سائلة وأصول قابلة للتسييل بسهولة عند الضرورة؛ مما يمكن المصرف من متابعة موقف السيولة بفعالية خاصةً في حالات الإعسار المالي.

يتم قياس مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بقسمة إجمالي الأصول السائلة على إجمالي أصول المصرف ، ويتكون بسط النسبة من إجمالي الأصول السائلة والتي تتضمن النقدية وما في حكمها، أرصدة الحسابات الجارية طرف البنك المركزي، صافي ودائع إستثمارات المصرف طرف المصارف والأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي أو عن الدولة. أما مقام النسبة فيتكون من إجمالي أصول المصرف.

مؤشرات الربحية:

أ- العائد على الأصول: يُحتسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح قبل استقطاع الضرائب على إجمالي أصول المصرف؛ ويشير إلى قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من توظيف أصولها.

ب- العائد على حقوق الملكية: تعني قدرة المصرف على توليد الأرباح من كل وحدة من وحدات حقوق المساهمين (مدى كفاية رأس المال). حيث يدل ارتفاع النسبة على ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة ، أو انخفاض رأس المال المستثمر بسبب شراء أصول جديدة أدت إلى انخفاض رأس المال من أجل زيادة القدرة الإنتاجية. بينما يدل انخفاض النسبة على انخفاض الأرباح أو إرتفاع رأس المال نتيجة بيع بعض الأصول أو إعادة هيكلة رأس المال. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح قبل استقطاع الضرائب على إجمالي حقوق الملكية.

يوضح الجدول (4 – 9) والشكل (4 – 4) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 9)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيـــان	2020*	2021	المعيار العالمي [1] (%)
كفاية رأس المال (%) :	**11.5**	**7.1**	**12**
رأس المال الرقابي	33,360	83,283	
الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر	290,880	1,173,705	
إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل (%) :	**3.5**	**3.7**	**6**
إجمالي التمويل المتعثر	13,867	42,358	
إجمالي محفظة التمويل	395,169	1,129,759	
مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة (%) :	**59.8**	**77.0**	**70 - 60**
مخصصات التمويل	8,294	32,626	
إجمالي التمويل المتعثر	13,867	42,358	
العائد على الأصول (%) :	**3.5**	**4.9**	**1.25**
صافي العائد قبل الضريبة	36,261	194,442	
إجمالي الأصول	1,039,834	3,990,863	
العائد على حقوق الملكية (%) :	**67.7**	**80.3**	
صافي العائد قبل الضريبة	36,261	194,442	
حقوق الملكية (رأس المال والإحتياطيات) [2]	53,547	242,194	

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%) :	53.7	62.0	40 - 30
الأصول السائلة	558,789	2,475,343	
إجمالي الأصول	1,039,834	3,990,863	

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الرقابة الوقائيــة.

*بيانات معدلة

1/ المعيار المطبق من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يأخذ في الاعتبار السمات المختلفة للأنظمة الإسلامية .

2/ تشمل بيانات فروع المصارف السودانية داخل وخارج السودان.

(4 – 4)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2020 و2021

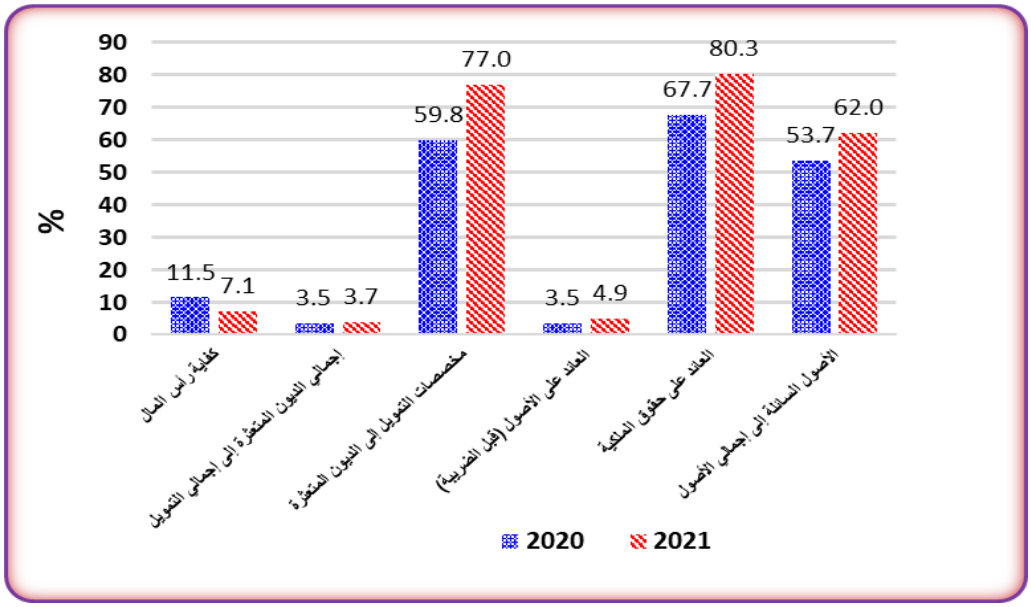

يوضح الجدول (4 – 9) والشكل (4 – 4) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ضوء متطلبات لجنة بازل .

انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 11.5% في العام 2020 إلى 7.1% في العام 2021 ولازالت بذلك أقل من النسبة المعيارية والبالغ قدرها 12% ؛ وذلك نتيجة لارتفاع رأس المال الرقابي بمعدل 149.6% في مقابل ارتفاع الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر بمعدل 303.5%.

أما نسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل فقد ارتفعت من 3.5% في العام 2020 إلى 3.7% في العام 2021 ولا زالت أقل من النسبة المعيارية البالغ قدرها 6%؛ وهذا نتيجة لارتفاع حجم التمويل المتعثر بمعدل 205.5% في مقابل ارتفاع إجمالي محفظة التمويل بمعدل 185.9%.

كما ارتفعت نسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة من 59.8% في العام 2020 إلى 77.0% في العام 2021 وتجاوزت بذلك المعيار العالمي والذي يتراوح بين (60- 70) ؛ نتيجة لارتفاع مخصصات التمويل بمعدل 293.4% في مقابل ارتفاع إجمالي التمويل المتعثر بمعدل 205.5 %.

وارتفعت أيضاً نسبة العائد على أصول الجهاز المصرفي من 3.5% في العام 2020 إلى 4.9% في العام 2021 متخطية بذلك النسبة المعيارية (1.25%) ؛ وذلك بسبب ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة بمعدل 436.2% في مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 283.8%.

فيما ارتفع العائد على رأس المال من 67.7% في العام 2020 إلى 80.3% في العام 2021 بسبب ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة بمعدل 436.2% في مقابل ارتفاع إجمالي رأس المال والاحتياطيات بمعدل 352.3%.

وارتفعت أيضاً نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 53.7% في العام 2020 إلى 62.0% في العام 2021 بما يفوق المعيار العالمي (30- 40)% ؛ بسبب ارتفاع الأصول السائلة بمعدل 343.0% في مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 283.8%.

- **مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف**

تتضمن هذه المؤشرات بعض النسب المرتبطة بمساهمة كل من أموال المودعين وحقوق الملكية في تمويل هيكل رأس مال المصرف؛ وهي :

أ/ نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم: والتي تعتبر مؤشراً لمدى اعتماد المصرف على أموال المودعين.

يتكون بسط النسبة من إجمالي ودائع المصرف والتي تشمل الودائع الجارية والإدخارية والإستثمارية والهوامش على خطابات الإعتماد والضمان. يتكون مقام النسبة من إجمالي الإلتزامات التي تتضمن الودائع بجميع أنواعها والقروض وأي إلتزامات أخرى.

ب/ نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم: تعتبر مؤشراً لمدى مساهمة المودعين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية (المساهمين)، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على المودعين.

يتكون بسط النسبة من إجمالي حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأرباح المبقاة والإحتياطيات. يتكون مقام النسبة من إجمالي الإلتزامات التي تتضمن الودائع بجميع أنواعها والقروض وأي إلتزامات أخرى.

ج/ نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول: تعكس مدى توظيف (استخدام) الأصول في منح التمويل وتوليد الأرباح.

يتكون بسط النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية والتي تتضمن التمويل بجميع الصيغ بالإضافة إلى الأوراق المالية (الصكوك). يتكون مقام النسبة من إجمالي أصول المصرف.

د/ نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع: وتشير إلى أيّ مدى تم استخدام أموال المودعين في منح التمويل.

يتكون بسط النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية والتي تتضمن التمويل بجميع الصيغ بالإضافة إلى الأوراق المالية (الصكوك). يتكون مقام النسبة من إجمالي ودائع المصرف الجارية والإدخارية والإستثمارية وهوامش الإعتمادات والضمانات.

يوضح الجدول (4 – 10) مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 10)
مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

المؤشر	2020	2021	التغير	معدل التغير %
1. إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم (%) :	**68.3**	**59.3**	**(9.1)**	
إجمالي الودائع	673,036.8	2,084,779.0	1,411,742.2	209.8
إجمالي الخصوم	984,894.4	3,518,274.8	2,533,380.3	257.2
2. رأس المال والاحتياطيات / إجمالي الخصوم (%) :	**7.7**	**6.9**	**(0.8)**	
رأس المال والاحتياطيات	75,542.4	241,939.8	166,397.4	220.3
إجمالي الخصوم	984,894.4	3,518,274.8	2,533,380.3	257.2

المؤشر	2020	2021	التغير	معدل التغير %
3. إجمالي التمويل / إجمالي الأصول (%) :	**36.9**	**29.3**	**(7.6)**	
إجمالي التمويل	363,610.2	1,031,236.0	667,625.8	183.6
إجمالي الأصول	984,894.4	3,518,274.8	2,533,380.3	257.2
4. إجمالي التمويل / إجمالي الودائع (%) :	**54.0**	**49.5**	**(4.6)**	
إجمالي التمويل	363,610.2	1,031,236.0	667,625.8	183.6
إجمالي الودائع	673,036.8	2,084,779.0	1,411,742.2	209.8

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.

يتضح من الجدول (4 - 10) انخفاض نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم من 68.3% بنهاية العام 2020 إلى 59.3% بنهاية العام 2021؛ والناتج عن ارتفاع إجمالي الودائع بمعدل 209.8% مقابل ارتفاع إجمالي الخصوم بمعدل 257.2%.

بينما انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم من 7.7% في العام 2020 إلى 6.9% في العام 2021 ؛ بسبب ارتفاع رأس المال والاحتياطيات بمعدل 220.3% مقابل ارتفاع إجمالي الخصوم بمعدل 257.2%.

كذلك انخفضت نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول من 36.9% في العام 2020 إلى 29.3% في العام 2021 ؛ نتيجة لارتفاع إجمالي التمويل بمعدل 183.6% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 257.2% .

كما انخفضت نسبة إجمالي التمويل المصرفي إلى إجمالي الودائع من 54.0% في العام 2020 إلى 49.5% في العام 2021 نتيجة لارتفاع إجمالي التمويل بمعدل 183.6% مقابل ارتفاع إجمالي الودائع بمعدل 209.8%.

4-2-4 التمـــويل الأصغـــر

ارتفع عدد عملاء التمويل الأصغر النشطين بالمصارف والمؤسسات من 188,060 عميل بنهاية العام 2020م إلى 580,000 عميل بنهاية العام 2021م بمعدل 208.4% ؛ ويرجع ذلك إلى تصديق العمل لعدد من مؤسسات التمويل الأصغر الجديدة ورفع سقف التمويل الأصغر الممنوح من المصارف وفتح بعض المصارف لنوافذ للتمويل الأصغر وذلك سعياً للوصول إلى نسبة 12%.

- **التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف:-**

استمر بنك السودان المركزي في تطبيق سياساته الرامية لتوظيف نسبة لاتقل عن 12% من المحفظة التمويلية المُنفذة خلال العام 2021 لكل مصرف للتمويل الأصغر سواء بالتمويل المباشر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر أو التمويل الفردي لعملائها أو عبر المحافظ المشتركة .

يوضح الجدول (4 – 11) حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 11)

حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيان	2020*	2021	معدل التغير%
إجمالي التمويل المصرفي	363,610.2	1,031,236.0	183.6
حجم التمويل الأصغر المستهدف حسب السياسة[1]	43,633.2	123,748.3	183.6
حجم التمويل الأصغر الفعلي	20,178.3	61,994.7	207.2
نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي المستهدف (%)	**46.2**	**50.1**	
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي (%)	**5.5**	**6.0**	

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر وإدارة الإحصاء.

* بيانات معدلة

[1] استهدفت سياسات بنك السودان المركزي توظيف نسبة 12% كحد أدنى من إجمالي المحفظة التمويلية في كل من عامي 2020 و 2021م.

ارتفع حجم التمويل الأصغر بواسطة المصارف من 20,178.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى 61,994.7 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 207.2% ؛ ويرجع ذلك إلى شروع عدد من المصارف بالالتزام بتخصيص جزء من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر إستجابةً لتوجيهات بنك السودان المركزي عن طريق تنفيذ سياسة الإقناع الأدبي للمصارف ومتابعة نشر الوعي بأهمية التمويل الأصغر. كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف من 46.2% بنهاية العام 2020 إلى 50.1% بنهاية العام 2021 بهدف الوصول إلى النسبة المستهدفة. وكذلك ارتفعت نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي من 5.5% في العام 2020 إلى 6.0% في العام 2021.

يوضح الشكل (4 – 5) حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

شكل (4 – 5)
حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كلِ من عامي 2020 و2021

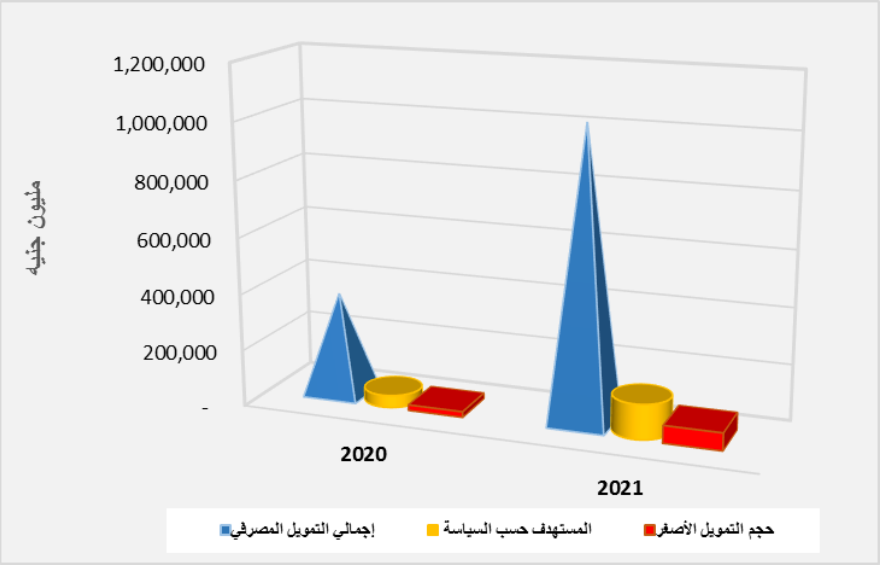

- **التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر:-**

ارتفع عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر من 45 مؤسسة بنهاية العام 2020م إلى 47 مؤسسة بنهاية العام 2021م نتيجة لحصول مؤسستين إضافيين على التصريح بمزاولة العمل. كما إرتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 2,879 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 14,457.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 402.1% ؛ ويُعزى ذلك لزيادة حجم التمويل بالجملة المُقدم من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر وإرتفاع متوسط القرض الممنوح للعملاء إثر قرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية. حيث ساهم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنسبة 91.5% من إجمالي التمويل الأصغر الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر بينما بلغت مساهمة صندوق الإنماء العربي وبنك السودان المركزي والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية-جدة نسبة 3.4% و 3.0% و2.1% على التوالي.

يوضح الجدول (4 – 12) مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية كلِ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 12)
مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

المصدر	2020	المساهمة %	2021	المساهمة %	معدل التغير%
بنك السودان المركزي	337	11.7	437	3.0	29.7
صندوق الإنماء العربي	348	12.1	487	3.4	39.9
المصارف	1,909	66.3	13,228	91.5	592.9
الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية - جدة	285	9.9	305	2.1	7.0
الإجمالي	**2,879**	**100.0**	**14,457.0**	**100.0**	**402.1**

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

يوضح الشكل (4 – 6) نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال العام 2021.

شكل رقم (4 – 6)
نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال العام 2021

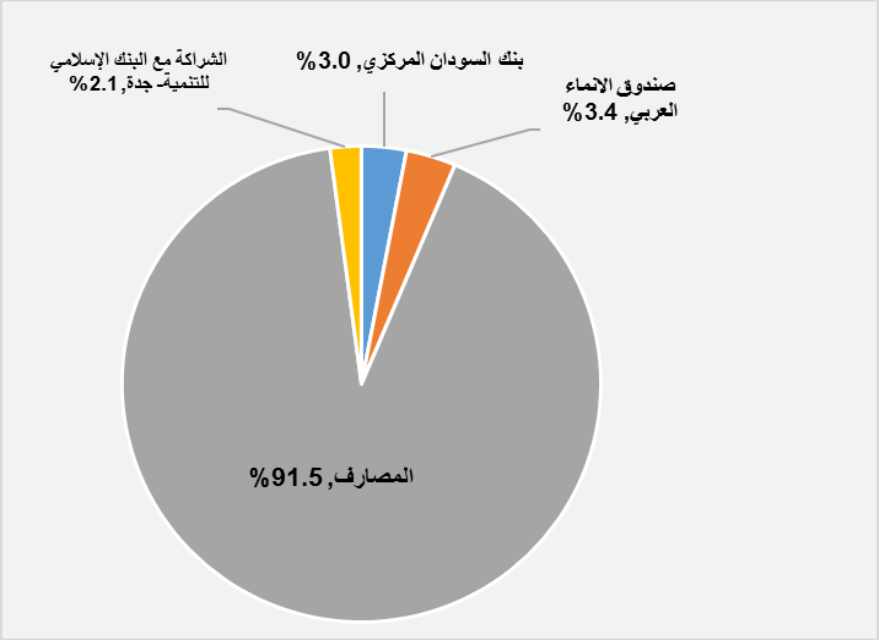

إرتفع إجمالي التمويل الأصغر الممنوح بمعدل 402.1% في العام 2021.

ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من قبل المصارف من 1,909 مليون جنيه في العام 2020 إلى 13,228 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 592.9% كما ارتفع إجمالي التمويل

الممنوح من قبل صندوق الإنماء العربي من 348 مليون جنيه في العام 2020 إلى 487 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 39.9%، وارتفع حجم التمويل الممنوح من قبل بنك السودان المركزي من 337 مليون جنيه في العام 2020 إلى 437 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 29.7%، وأيضاً ارتفع حجم التمويل المقدم من قبل الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية– جدة من 285 مليون جنيه في العام 2020 إلى 305 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 7.0%.

يوضح الجدول (4 – 13) حجم التمويل الأصغر المتعثر في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 13)
حجم التمويل الأصغر المتعثر في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

مصدر التمويل	2020	المساهمة %	2021	المساهمة %	معدل التغير%
(1) المؤسسات:					
التمويل الأصغر القائم	5,591.98	21.7	11,704.73	15.9	109.3
التمويل الأصغر المتعثر	259.75	25.2	1,006.78	31.82	287.6
نسبة التعثر بالمؤسسات (%)	**4.6**		**8.6**		
(2) المصارف:					
التمويل الأصغر القائم	20,178.31	78.3	61,994.71	84.1	207.2
التمويل الأصغر المتعثر	771.1	74.8	2,156.79	68.18	179.7
نسبة التعثر بالمصارف (%)	**3.8**		**3.5**		
(3) الإجمالي:					
التمويل الأصغر القائم	25,770.29		73,699.44		186.0
التمويل الأصغر المتعثر	1,030.85		3,163.57		206.9
نسبة تعثر التمويل الأصغر (%)	**4.0**		**4.3**		

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

ارتفعت نسبة تعثر التمويل الأصغر من 4.0% في العام 2020 إلى 4.3% في العام 2021؛ بسبب ارتفاع نسبة التعثر بمؤسسات التمويل الأصغر من 4.6% إلى 8.6% بينما انخفضت نسبة التعثر بالمصارف من 3.8% إلى 3.5%.

4-2-5 وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني

يتمثل نشاط وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني بشكل أساسي في منح الرمز الائتماني لعملاء المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأصغر. والجدير بالذكر أن الوكالة قد ظلت تساهم في عقد ندوات وورش عمل بغرض نشر ثقافة الاستعلام الائتماني بالإضافة إلى توسيع دائرة الاستفادة من بيانات الاستعلام والتصنيف الائتماني، مع العمل على تحسين المعلومات الائتمانية وفقاً لمعايير الجودة العالمية والتي تقوم على مبدأ تنويع وزيادة مصادر البيانات.

تعمل هذه الوكالة على المساعدة في تقييم "الجدارة الائتمانية creditworthiness" للعملاء؛ والتي تشير إلى مقدرة الجهة المقترضة على اقتراض الأموال والوفاء بالتزاماتها في السداد ومن ثم كفاءتها في الحصول على التمويل. كما أنها تساعد الجهة المقرضة في تحديد مخاطر عدم السداد المحتملة (التعثر). وتوفر معلومات عن إمكانية حصول الجهة المدينة على قروض جديدة وذلك بناءً على أدائها التاريخي في السداد.

هدفت سياسات بنك السودان المركزي في هذا المجال إلى توفير معلومات عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية الأخرى . وقد تمت إضافة كافة البيانات والمعلومات الديموغرافية عن عملاء القائمة السوداء بقاعدة بيانات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

وفيما يلي استعراض لأداء الوكالة خلال العام 2021 .

- **الرمز الائتماني للعملاء**

يوضح الجدول (4 – 14) موقف إصدار الرمز الائتماني للعملاء بنهاية كل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 14)

موقف إصدار الرمز الائتماني للعملاء بنهاية كل من عامي 2020 و2021

البيان	2020*	2021	معدل التغير %
أفراد	1,816,258	1,931,258	6.3
شركات	34,363	37,001	7.7
منظمات**	35,090	37,457	6.7
المجموع	**1,885,711**	**2,005,716**	**6.4**

المصدر: وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

* بيانات معدلة
** تضم المنظمات أيّ تجمع ليس له رقم ضريبي أو سجل تجاري (مثل المنظمات الطوعية، الوزارات، الجمعيات التعاونية، المساجد، النوادي، لجان الخدمات بالأحياء، النقابات.

يتضح من الجدول (4 – 14) ارتفاع عدد الرموز الائتمانية الممنوحة بواسطة الوكالة من 1,885,711 رمز بنهاية العام 2020 إلى 2,005,716 رمز بنهاية العام 2021 بمعدل 6.4%.

- **الاستعلام الائتماني عن العملاء**

تقدم وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى ومؤسسات التمويل الأصغر.

ويوضح الجدول (4- 15) عدد مرات الاستعلام الائتماني للعملاء خلال كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 15)
عدد مرات الاستعلام عن الرمز الائتماني للعملاء خلال كلٍ من عامي 2020 و2021

البيان	2020*	2021	معدل التغير%
أفراد	2,918,675	3,221,517	10.4
شركات	165,129	185,427	12.3
منظمات	39,044	42,383	8.6
المجموع	**3,122,848**	**3,449,327**	**10.5**

المصدر: وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.
*بيانات معدلة

يلاحظ من الجدول (4 – 15) إرتفاع عدد مرات الاستعلام الائتماني عن عملاء المصارف من 3,122,848 مرة خلال العام 2020 إلى 3,449,327 مرة خلال العام 2021 بمعدل 10.5% .

6-2-4 شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة

تم إنشاء شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية Electronic Banking Services (EBS) في العام 1999 وباشرت نشاطها في مايو 2000م كشركة مساهمة خاصة بين بنك السودان المركزي والشركة السودانية للإتصالات وإتحاد المصارف السودانية ؛ بهدف

تطوير نظام المقاصة الإلكترونية التي توفر خدمة الربط بين المصارف السودانية وبنك السودان المركزي، ونظام التسويات الآنية[1] (سراج[2]).

ساهمت الشركة في دفع عجلة التقنية المصرفية بالبلاد، من خلال تطوير نظم الدفع الإلكترونية المتمثلة في الدفعيات الإلكترونية الخارجية من خلال تسهيل استخدام نظام سويفت[3] ، بالإضافة إلى الدفعيات الإلكترونية من خلال كافة وسائل الدفع الإلكتروني، وهي:

أ. ماكينات الصرف الآلي: وهي عبارة عن آلة مصرفية تقوم بالسحب والتحويل والإيداع المالي، بنظام ذو درجة أمان عالية مُحقّقاً مبادئ الأنظمة الآنية. ويرتبط بشبكة بنكية حاسوبية بطريقة تضمن حفظ حق جميع أطراف العملية المصرفية. تتوفر فى الصرافات الآلية خدمات السحب/الإيداع، والاستفسار عن الرصيد، وكشف حساب أخر معاملات، وسداد المدفوعات المختلفة (شحن رصيد الهاتف، وسداد فواتيره، وشراء الكهرباء، والدفعيات الحكومية) وغيرها من التحويلات المالية.

ب. البطاقات المصرفية (بطاقات الحسابات البنكية): هي بطاقات تمنحها المصارف لعملائها والتي ترتبط بحسابات مرتبات أو حسابات إدخار أو حسابات جارية. وتكون الأموال في هذه البطاقات مساوية للأموال في الحساب البنكي (أي أن تغذية البطاقة تكون بتغذية الحساب والسحب من البطاقة يمثل سحب من الحساب)، ويتم تنشيط البطاقة حسب توجيهات البنك مصدر البطاقة.

ج. نقاط البيع: وهي عبارة عن أجهزة تستخدم لسداد قيمة المشتريات إلكترونياً عن طريق البطاقات المصرفية بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى كالسحب والإيداع وسداد الفواتير.

د. بطاقات المحفظة الإلكترونية: هي بطاقة دفع مسبق تمكّن المستخدم من الاستفادة من مميزات بطاقة الخصم المباشر ودون الحاجة لامتلاك حساب مصرفى. يتم استخدام بطاقة المحفظة الإلكترونية عبر مختلف قنوات الدفع الإلكتروني (الصرافات الآلية، ونقاط البيع،

---

[1] Real Time Gross Settlement (RTGS) .

[2] Sudanese Inter-bank Real time Gross Settlement (SIRG) .

[3] Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT) .

الإنترنت، وتطبيقات الموبايل و مواقع التجارة الإلكترونية). تمكن بطاقة المحفظة الإلكترونية العميل من التمتع بخدمات الدفع الإلكتروني المختلفة مثل السحب/الإيداع، والشراء الإلكتروني ، وسداد المدفوعات.

ويوضح الجدول (4 – 16) عدد وسائل الدفع الإلكتروني لكلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 16)
عدد وسائل الدفع الإلكتروني لكلٍ من عامي 2020 و2021

البيان	2020	2021	معدل التغير%
ماكينات الصرف الآلي	1,572	1,523	(3.1)
البطاقات المصرفية	4,726,555	6,522,124	38.0
نقاط البيع	39,739	44,846	12.9
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1,446,028	1,807,554	25.0

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع و شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

انخفض عدد ماكينات الصرف الآلي من 1,572 ماكينة في العام 2020 إلى 1,523 ماكينة في العام 2021 بمعدل 3.1% ، وارتفع عدد البطاقات المصرفية من 4,726,555 بطاقة في العام 2020 إلى 6,522,124 بطاقة في العام 2021 بمعدل 38.0% ، أما نقاط البيع فقد ارتفع عددها من 39,739 نقطة في العام 2020 إلى 44,846 نقطة في العام 2021 بمعدل 12.9% ، وارتفع عدد بطاقات المحفظة الإلكترونية من 1,446,028 بطاقة في العام 2020 إلى 1,807,554 بطاقة في العام 2021 بمعدل 25.0%.

يوضح الجدول (4 – 17) عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال كلِ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 17)
عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال كلِ من عامي 2020 و2021

العام	المعاملات الخارجية (سويفت) [1]		المعاملات بالبطاقة المصرفية (محوّل القيود القومي)
	الرسائل الصادرة	الرسائل الواردة	

[1]) تستخدم كافة المصارف العاملة في السودان ، وبنك السودان المركزي شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية EBS للربط الكترونيا مع شبكة سويفت العالمية عدا مصرفين (بنك الأسرة، وبنك آيفوري)، كما تستخدم بعض فروع المصارف الأجنبية (مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، ومصرف قطر الوطني ، بنك أبوظبي الإسلامي، بنك بيبلوس) شبكة سويفت العالمية عبر الربط مع رئاساتها بالخارج . كما أن هنالك بعض المصارف التي قامت بتحويل الربط بالخارج مباشرةً مع شبكة سويفت بدلاً عن ربطها عبر شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي البنك العربي السوداني وبنك الخرطوم .

العـام	المعاملات الخارجية (سويفت) [1]		المعاملات بالبطاقة المصرفية (محوّل القيود القومي)
	الرسائل الصادرة	الرسائل الواردة	
2020	56,679	177,078	73,967,858
2021	90,840	211,690	86,869,115
معدل التغير%	**60.3**	**19.5**	**17.4**

المصدر: شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة.

يبين الجدول (4 – 17) ارتفاع عدد الرسائل الخارجية الصادرة عبر نظام سويفت من 56,679 رسالة خلال العام 2020 إلى 90,840 رسالة خلال العام 2021 بمعدل 60.3%، بينما ارتفع عدد الرسائل الخارجية الواردة من 177,078 رسالة إلى 211,690 رسالة بمعدل 19.5% . كما ارتفعت المعاملات بالبطاقة المصرفية من 74.0 مليون معاملة خلال العام 2020 إلى 86.9 مليون معاملة خلال العام 2021 بمعدل 17.4%.

4-3 المؤسسات المالية غير المصرفية

تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية شركات الصرافة وشركات التحاويل المالية والإجارة، شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، شركة ترويج للاستثمار المالي، صندوق ضمان الودائع المصرفية، سوق الخرطوم للأوراق المالية، شركات التأمين، الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، صندوق إدارة السيولة بين المصارف، ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير).

4-3-1 شركات الصرافة والتحاويل المالية وشركات الإجارة:-

يوضح الجدول (4 – 18) عدد شركات الصرافة والتحاويل المالية والإجارة بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 18)
عدد شركات الصرافة والتحاويل المالية والإجارة خلال عامي 2020 2021

البيان	2020*	2021
شركات الصرافة	**19**	**19**
شركات التحاويل المالية	**20**	**18**
- خارجية	12	11
- داخلية	8	7

البيان	2020*	2021
شركات الإجارة	2	2

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة المؤسسات المالية.
* بيانات معدلة

ظل عدد شركات الصرافة وشركات الإجارة ثابتاً كما كان في العام 2020، بينما انخفض عدد شركات التحاويل المالية من 20 شركة إلى 18 شركة أي بفارق شركتين إحداهما خارجية والأخرى داخلية.

موارد واستخدامات شركات الصرافة

يوضح الجدول (4 – 19) إجمالي موارد واستخدامات شركات الصرافة في سوق النقد الأجنبي خلال عامي 2020 و2021 .

جدول (4 – 19)

موارد واستخدامات شركات الصرافة في سوق النقد الأجنبي خلال عامي 2020 و2021

(مليون دولار)

البيان	2020	2021	معدل التغير%
إجمالي الموارد	115.5	171.8	48.7
إجمالي الاستخدامات	115.1	51.4	(55.3)

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

ارتفع إجمالي موارد شركات الصرافة من 115.5 مليون دولار بنهاية العام 2020 إلى 171.8 مليون دولار بنهاية العام 2021 بمعدل 48.7% ويُعزى ذلك إلى انتهاج سياسة توحيد سعر الصرف منذ فبراير 2021م. وانخفض إجمالي الاستخدامات من 115.1 مليون دولار في العام 2020 إلى 51.4 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 55.3%.

- **موارد واستخدامات شركات الصرافة :**

يوضح الجدول (4 – 20) تفاصيل موارد شركات الصرافة في كلِ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 20)
تفاصيل موارد شركات الصرافة في كلِ من عامي 2020 و2021

(مليون دولار)

العام	تحاويل واردة[1]	نقداً (عبر الكاونتر)[2]	تحاويل مستلمة بالنقد الأجنبي[3]	أخرى[4]	المجموع
2020	66.3	3.5	42.4	3.3	115.5
2021	93.6	54.3	22.9	1.0	171.8
التغير%	**41.2**	**1,451.4**	**(46.0)**	**(69.7)**	**48.7**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.
[1] تحاويل تم بيعها للصرافة .
[2] هي المبالغ من النقد الأجنبي التي تم بيعها للصرافة نقداً.
[3] عبارة عن مبالغ التحاويل التي ترد للصرافة من الخارج و يتم تسليمها للمستفيدين نقداً بالعملة الأجنبية بحيث لا تُضمن في مشترياتها. وفي العام 2021م تم تعديل منشور بنك السودان 5/2021 بحيث يتم استبعاد هذا البند من موارد شركات الصرافة خلال الفترة من 21 فبراير وحتى نهاية أغسطس من العام 2021م باعتباره تدفق وليس رصيد فترة.
[4] تمثل فروقات إعادة تقييم العملات بالنقد الأجنبي.

ارتفعت التحاويل الواردة للصرافات من 66.3 مليون دولار في العام 2020 إلى 93.6 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 41.2%، وارتفع بند التوريد النقدي (عبر الكاونتر) من 3.5 مليون دولار في العام 2020 إلى 54.3 مليون دولار في العام 2021 أي بمعدل 1,451.4% . بينما انخفضت التحاويل المستلمة بالنقد الأجنبي من 42.4 مليون دولار في العام 2020 إلى 22.9 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 46.0%.

بلغت نسبة مساهمة الارتفاع في قيمة التحاويل الواردة 48.4% من إجمالي الارتفاع في موارد شركات الصرافة. بينما بلغت نسبة مساهمة بند التوريد النقدي عبر الكاونتر 90.4% من إجمالي الارتفاع في موارد شركات الصرافة.

يوضح الجدول (4 –21) تفاصيل استخدامات شركات الصرافة لكلِ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 21)
تفاصيل استخدامات شركات الصرافة خلال كل من عامي 2020 و2021

(مليون دولار)

العام	سفر وعلاج	تحاويل صادرة	تحاويل مدفوعة بالنقد الأجنبي[1]	أخرى[2]	المجموع
2020	0.1	64.3	47.6	3.1	115.1
2021	3.5	9.6	23.6	14.7	51.4
التغير%	**3,766.7**	**(85.1)**	**(50.5)**	**374.5**	**(55.3)**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

[1] عبارة عن التحاويل المدفوعة من قبل شركات الصرافة والتي لا تُضمَّن في مبيعاتها من النقد الأجنبي. وفي العام 2021م تم تعديل منشور بنك السودان 2021/5 حيث أنه تم استبعاد هذا البند من استخدامات شركات الصرافة خلال الفترة من 21 فبراير وحتى نهاية أغسطس من العام 2021م باعتباره تدفق وليس رصيداً.
[2] تمثل فروقات إعادة تقييم العملات بالنقد الأجنبي.

انخفض إجمالي استخدامات شركات الصرافة من 115.1 مليون دولار بنهاية العام 2020 إلى 51.4 مليون دولار بنهاية العام 2021 أي بمعدل 55.3% .

ارتفع استخدام النقد الأجنبي بغرض السفر والعلاج من 0.1 مليون دولار في العام 2020 إلى 3.5 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 3,766.7%. بينما انخفضت التحاويل الصادرة من 64.3 مليون دولار في العام 2020 إلى 9.6 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 85.1%، وانخفضت التحاويل المدفوعة بالنقد الأجنبي من 47.6 مليون دولار في العام 2020 إلى 23.6 مليون دولار في العام 2021 بمعدل 50.5%.

بلغت نسبة مساهمة الانخفاض في قيمة التحاويل الصادرة 85.8% من إجمالي الانخفاض في استخدامات شركات الصرافة؛ بينما ساهم الانخفاض في بند تحاويل مدفوعة بالنقد الأجنبي بنسبة 37.7% من إجمالي الانخفاض في استخدامات الموارد.

4-3-2 شركة السودان للخدمات المالية المحدودة

هي شركة مملوكة لبنك السودان المركزي بنسبة 99% ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بنسبة 1%، تم انشاؤها في العام 1998م وتسجيلها لدى المسجل العام للشركات وفق قانون الشركات لعام 1925م. تعمل هذه الشركة كمدير للصناديق الاستثمارية التي على أساسها يتم- إصدار السندات المالية المختلفة فيما يعرف بـــ "الشركة ذات الأغراض الخاصة " Special Purposes Vechile (SPV) " . حيث استحدث بنك السودان المركزي بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عدداً من الأوراق المالية التي تتماشى مع النظام المصرفي الإسلامي كبدائل لعمليات السوق المفتوحة التقليدية (OMOs) Open Market Operations ؛ وذلك بغرض إدارة السيولة. تعمل شركة السودان للخدمات المالية كوسيط مالي بين الجهات المصدرة للسندات السيادية (شمم[1]، وشهامة، وصرح، وشهاب، وشامة، وشاشة، وبريق[2]) وبين الجهات الحاملة لهذه السندات؛ أي أنها

[1] تمت تصفيتها في العام 2005.
[2] تم إصدار شهادات بريق في مطلع العام 2018م؛ وقد تم تصفيتها بنهاية العام نفسه بسبب التعقيدات الإدارية التي صاحبتها بالإضافة إلى أزمة شُح الأوراق النقدية في تلك الفترة.

تتولى عملية الاكتتاب (الإصدار) لهذه السندات وسداد الأرباح لحملة السندات سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وذلك إنابةً عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أو بنك السودان المركزي (شمم، شهاب).

واصلت الشركة خلال العام 2021 تنظيم المزادات في السوق الأولية للأوراق المالية وذلك عن طريق بيع شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) والأوراق المالية الأخرى. فيما يلي تفاصيل الأوراق المالية التي تديرها الشركة.

يوضح الجدول (4 – 22) إجمالي مبيعات الشهادات الحكومية بنهاية كل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 22)
إجمالي مبيعات الشهادات الحكومية بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

البيان	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)	69,566,067	34,783.0	86.1	76,921,831	38,461.0	87.3	10.6	10.6
شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)	14,823,543	1,482.4	3.7	14,823,543	1,482.4	3.4	0.0	0.0
شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)	3,784,000	1,891.9	4.7	3,784,000	1,891.9	4.3	0.0	0.0
شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)	4,485,259	2,242.6	5.6	4,485,259	2,242.6	5.1	0.0	0.0
الإجمالي	**92,658,869**	**40,399.9**	**100.0**	**100,014,633**	**44,077.9**	**100.0**	**7.9**	**9.1**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ارتفع إجمالي عدد الشهادات الحكومية المبيعة من 92,658,869 شهادة في العام 2020 إلى 100,014,633 شهادة في العام 2021 بمعدل 7.9%‘ كما ارتفعت قيمة الشهادات المبيعة من 40,399.9 مليون جنيه في العام 2020 إلى 44,077.9 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 9.1%.

وتشمل الشهادات الحكومية الآتي :-

- **شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)**

وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ العام 1999م نيابةً عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية. وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عــام.

وتهدف شهادات شهامة إلى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وتوفير أداة لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة العامة (تمكين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من الإستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الإستدانة من بنك السودان المركزي)، وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، وتحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكوّن الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءةً وذات أداء مالي وإداري عالٍ. ويتحدد العائد على الشهادات وفق الأداء المالي لمكوّن الشراكة ومعدل التضخم السائد. وعلاوةً على ذلك تُقبل هذه الشهادات كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف.

يوضح الجدول (4 – 23) مبيعات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 23)
مبيعات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

الجهة	2020			2021			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	8,000	4.0	0.01	8,000	4.0	0.01	0.0	0.0
المصارف	37,071,774	18,535.9	53.29	45,260,925	22,630.5	58.84	22.1	22.1
الشركات والصناديق	28,384,539	14,192.3	40.80	25,820,667	12,910.3	33.57	(9.0)	(9.0)
الجمهور	4,101,754	2,050.8	5.90	5,832,239	2,916.1	7.58	42.2	42.2
الإجمالي	**69,566,067**	**34,783.0**	**100.00**	**76,921,831**	**38,460.9**	**100.00**	**10.6**	**10.6**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ارتفع عدد شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) المبيعة من 69,566,067 شهادة بقيمة 34,783.0 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 76,921,831 شهادة بقيمة 38,460.9

مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 10.6%. ويُلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الجمهور (باعتباره الجهة المستهدفة لتمويل عجز الموازنة) من 5.9% إلى 7.6% ويرجع ذلك إلى عدم وفاء وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بإلتزاماتها تجاه المصارف والجهات الاعتبارية. حيث قامت شركة السودان للخدمات المالية بعد موافقة وزارة المالية برسملة الأرباح على شكل شهادات جديدة.

يوضح الجدول (4- 24) إصدارات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) لكلٍ من عامي 2020 و2021 .

جدول (4 – 24)
إصدارات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) لكلٍ من عامي 2020 و2021

البيـــان	2020		2021		معدل التغير%	
	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات	القيمة
الاكتتاب	12,883,800	6,442	15,965,800	7,982.9	23.9	23.9
التجديدات	56,682,200	28,341.10	60,956,400	30,478.2	7.5	7.5
التصفيات	5,002,400	2,501.2	8,609,800	4,304.9	72.1	72.1
صـــافي إصدارات الشهادات	**64,563,600**	**32,281.8**	**68,312,400**	**34,156.2**	**5.8**	**5.8**
متوسط الأرباح%	**19.8**		**19.5**		**(1.5)**	

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (4 - 24) ارتفاع حجم الاكتتاب في شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بمعدل 23.9% في العام 2021 مقارنة بمعدل انخفاض 1.5% في العام السابق 2020، بينما ارتفعت التجديدات بمعدل 7.5% في العام 2021 مقارنة بمعدل 5.6% في العام 2020. كما ارتفعت التصفيات بمعدل 72.1% بنهاية العام 2021م.

يوضح الجدول (4 - 25) نسبة الأرباح الموزعة على شهادات مشاركة الحكومة خلال العام 2021.

جدول (4 – 25)
نسب الأرباح الموزعة على شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) خلال عام 2021

الربع من العام 2021	تاريخ الإصدار	نسبة الأرباح (%)
الربع الأول	2020/01/01	19.4
الربع الثاني	2020/04/01	19.8
الربع الثالث	2020/07/01	19.6
الربع الرابع	2020/10/01	19.2

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

- **شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)**

بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك بواسطة شركة السودان للخدمات المالية في العام 2003م بناءاً على صيغة المضاربة ، ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر الشركة وشركات الوساطة المالية المعتمدة. ويتراوح أجل هذه الشهادات ما بين 2 – 6 سنوات.

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يُعرف بعمليات السوق المفتوحة، وتطوير أسواق رأس المال المحلية ، وتوظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة ، وتقليل الآثار التضخمية.

يوضح الجدول (4 – 26) مبيعات شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) لكلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 26)
مبيعات شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) لكلٍ من عامي 2020 و2021

الجهة	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	2,611,036	261.1	18.3	2,611,036	261.1	17.6	0.0	0.0
المصارف	4,497,967	449.8	31.6	4,497,967	449.8	30.3	0.0	0.0
الشركات والصناديق	5,649,252	564.9	39.7	5,669,579	566.9	38.2	0.4	0.4

الجهة	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
الجمهور	1,486,260	148.6	10.4	1,486,260	148.6	10.0	0.0	0.0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	0	0.0	0.0	558,701	55.9	3.8	0.0	0.0
الإجمالي	**14,244,515**	**1,424.4**	**100.0**	**14,823,543**	**1,482.3**	**100.0**	**4.1**	**4.1**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (4 – 26) ارتفاع عدد الشهادات المبيعة من 14,244,515 شهادة في العام 2020 إلى 14,823,543 شهادة في العام 2021 بمعدل 4.1%، وكذلك ارتفاع قيمة الشهادات المبيعة من 1,424.4 مليون جنيه في العام 2020 إلى 1,482.3 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 4.1% .

- **شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شـــامة)**

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2010م ويتم إصدارها بناءً على صيغة الإجارة بغرض تعبئة الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية ومن ثم توظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتمويل المصفاة. وتهدف هذه الشهادات إلى توفير فرص استثمارية مربحة، هذا بالإضافة إلى توفير موارد مالية حقيقية للدولة تحد من الإستلاف من البنك المركزي.

يوضح الجدول (4 – 27) مبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 27)
موقف شهادات شـــامة لكلٍ من عامي 2020 و2021

الجهة	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	2,401,233	1,200.6	63.5	2,401,233	1,200.6	63.5	0.0	0.0
المصارف	958,194	479.1	25.3	958,194	479.1	25.3	0.0	0.0
الشركات والصناديق	282,652	141.3	7.5	282,652	141.3	7.5	0.0	0.0

الجهة	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
الجمهور	1,255	0.6	0.0	1,255	0.6	0.0	0.0	0.0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	140,666	70.3	3.7	140,666	70.3	3.7	0.0	0.0
الإجمالي	**3,784,000**	**1,891.9**	**100.0**	**3,784,000**	**1,891.9**	**100.0**	0.0	0.0

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (4 – 27) أن عدد الشهادات المبيعة ظل كما هو دون تغيير 3,784,000 شهادة بقيمة 1,891.9 مليون جنيه بنهاية كلٍ من عامي 2020 و 2021 ؛ وذلك بسبب عدم وجود تصفية أو اكتتاب في شهادات جديدة (حتى العام 2027م).

- **شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شـــاشة)**

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2013م. وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل عمره 4 سنوات أُنشئ بغرض تجميع الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتمويل المصروفات التشغيلية للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء. وقد كان الغرض منها توفير فرص استثمارية تُحقق عائداً للمستثمرين وتوفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

يوضح الجدول (4 – 28) موقف شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 28)
موقف شهادات شاشة لكل من عامي 2020 و2021

الجهة	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	93,720	46.9	2.1	93,720	46.9	2.1	0.0	0.0
المصارف	1,260,567	630.3	28.1	1,260,567	630.3	28.1	0.0	0.0
الشركات والصناديق	1,612,327	806.2	35.9	1,612,327	806.2	35.9	0.0	0.0
الجمهور	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	1,518,645	759.2	33.9	1,518,645	759.2	33.9	0.0	0.0
الإجمالي	**4,485,259**	**2,242.6**	**100.0**	**4,485,259**	**2,242.6**	**100.0**	0.0	0.0

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (4 – 28) أن إجمالي عدد الشهادات المبيعة قد ظل كما هو في العام 2020 دون تغيير أي 4,485,259 شهادة بقيمة 2,242.6 مليون جنيه بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021 ؛ وذلك بسبب عدم وجود تصفية أو اكتتاب في شهادات جديدة.

4-3-3 شركة ترويج للاستثمار المالي

تهدف الشركة إلى تحقيق تسويات فوريّة لجميع المعاملات الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء. كما تعمل هذه الشركة كذراع لبنك السودان المركزي في السوق الثانوية للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة، بجانب ترويجها لجميع الأوراق المالية ومنتجات شركة السودان للخدمات المالية في السوقين الأولي والثانوي.

يوضح الجدول (4 – 29) حجم نشاط شركة ترويج لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 29)
نشاط شركة ترويج لكلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيان	2020	2021	معدل التغير %
السوق الثانوية	1,613.4	1,176.3	(27.1)
السوق الأولية	2,635.0	546,980.0	20,658.3

المصدر: شركة ترويج للاستثمار المالي.

يلاحظ من الجدول (4 – 29) انخفاض مساهمة نشاط شركة ترويج في السوق الثانوية بمعدل 27.1% في العام 2021 مقارنة بمعدل 2.4% في العام 2020. بينما ارتفعت نسبة مساهمة نشاط الشركة في السوق الأولية بمعدل 20,658.3% في العام 2021 مقارنة بمعدل 589.4% في العام السابق 2020. ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ في نشاط الشركة بالسوق الأولي إلى عدم التزام وزراة المالية والتخطيط الاقتصادي بدفع أرباح الشهادات للمصارف والجهات الاعتبارية ؛ وفي المقابل تتم رسملة الأرباح على شكل شهادات جديدة.

4-3-4 صندوق ضمان الودائع المصرفية

أُنشئ صندوق ضمان الودائع المصرفية بموجب قانــون صندوق ضمان الودائع المصرفية لعام 1996 بمساهمة كلٍ من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي والمصارف.

يهدف صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تأمين الودائع بالجهاز المصرفي وخاصة ودائع صغار المودعين عندما يتخذ بنك السودان المركزي قرار بالتصفية أو الدمج أو سحب الترخيص لأيّ مصرف مضمون. وبالتالي فهو فرع من شبكة السلامة المالية للجهاز المصرفي يعمل على تدعيم الثقة في الجهاز المصرفي وكذلك يلعب دور علاجي أو إصلاحي لتحسين أوضاع المصارف الضعيفة ضمن ما يتخذه بنك السودان المركزي من قرارات لتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي. هذا بالإضافة إلى الدور الوقائي والمكمل للدور الرقابي لبنك السودان المركزي والذي يتمثل في العمل على استقرار وسلامة المصارف الخاضعة لضمان الصندوق وتدعيم الثقة فيها عن طريق ضمان ودائع الجمهور (خاصةً صغار المودعين) وكذلك عن طريق تحليل مراكزها المالية بصورة منتظمة. وتولّي إدارة الصندوق اهتماماً خاصاً للدور الوقائي والتأكد من فعاليته في اكتشاف نقاط الضعف في أيّ مصرف في وقت مبكر بما يساعد على إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وذلك بالتنسيق والتشاور مع بنك السودان المركزي عبر لجنة مشتركة للتنسيق تعقد اجتماعاتها بصورة دورية مستمرة.

وبالتالي يكون ضمان الودائع المصرفية هو ضمان مكمل لضمان البنك المركزي حيث يضمن الصندوق الودائع صراحةً ؛ بينما يضمن بنك السودان المركزي الودائع المصرفية

ضمنياً بصورة غير مباشرة عن طريق الرقابة والتفتيش والإصلاح والإشراف والهيكلة ووضع السياسات النقدية والموجهات والإرشادات الوقائية وتحديد نسب الإحتياطيات والمخصصات وغيرها. وفي نهاية المطاف يكون قرار التصفية أو الدمج بواسطة بنك السودان المركزي والدفع للمودعين عن طريق صندوق ضمان الودائع المصرفية بعد التوجيه بالدفع حسب القانون.

يوضح الجدول (4 – 30) حجم المساهمات في موارد صندوق ضمان الودائع المصرفية لكلٍ من عامي 2020 و2021.[1]

جدول (4 – 30)
حجم المساهمات في موارد صندوق ضمان الودائع المصرفية لكل من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

المساهمون	2020	المساهمة %	2021	المساهمة %	معدل التغير%
المصارف	266.0	46.7	408.0	43.5	53.4
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	40.0	7.0	61.0	6.5	52.5
بنك السودان المركزي	40.0	7.0	61.0	6.5	52.5
أصحاب الودائع الاستثمارية[1]	224.0	39.3	407.0	43.4	81.7
الإجمالـــي	**570.0**	**100.0**	**937.0**	**100.0**	**64.4**

المصدر: صندوق ضمان الودائع المصرفية.
[1] تدفعها المصارف نيابةً عن أصحاب تلك الودائع عن طريق خصمها من أصل ودائعهم.

يتضح من الجدول (4 – 30) ارتفاع حجم المساهمات في الصندوق من 570.0 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 937.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 64.4%؛ نتيجة لارتفاع حجم الودائع المضمونة بالجهاز المصرفي (بسبب إعادة تقويم الودائع بالعملات الأجنبية نتيجة لتغيير سعر الصرف) لأن المساهمات السنوية هي نسبة من متوسط جملة الودائع المضمونة بالجهاز المصرفي. وعليه يُلاحظ أن المساهمات السنوية متصاعدة بينما ظلت نسبة الاستقطاع ثابتة (أي 0.003) من متوسط جملة الودائع المضمونة. وهذا يفسر

[1] حسب قانون الودائع المصرفية لسنة 1996م الفقرة (أ) ؛ تدفع المصارف المضمونة ما يعادل اثنين في الألف (0.002) سنوياً من جملة ودائعها الجارية والادخارية. وحسب الفقرة (ج) يدفع أصحاب حسابات الاستثمار ما يعادل اثنين في الألف (0.002) سنوياً من جملة ودائعها الاستثمارية. وقد تم رفع النسبة إلى ثلاثة في الألف (0.003) وذلك حسب المادة (5) من القانون التي تنص على أنه " يجوز للمجلس (مجلس إدارة الصندوق) بعد التشاور مع المحافظ تعديل نسب المساهمات السنوية المنصوص عليها بالقدر الذي يراه المجلس ضرورياً " مما يعني أن نسبة المساهمة السنوية قابلة للتغيير.

ارتفاع نسبة مساهمة أصحاب الودائع الاستثمارية من 39.3% في العام 2020 إلى 43.4% في العام 2021.

4-3-5 سوق الخرطوم للأوراق المالية

يعمل سوق الخرطوم للأوراق المالية بموجب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016 بهدف تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والتعامل فيها بيعاً وشراءً، وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين. من أهم سماته العمل على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات تساعد على التمويل الرأسمالي الذي يعتبر من أهم عوامل الإنتاج؛ إلى جانب أنه يعمل على توسيع المواعين التي تتعامل في الأوراق المالية بإنشاء أسواق جديدة ليتم التعامل فيها. إضافةً إلى أنه يسمح لبيوت الخبرة المتخصصة بتقديم الاستشارات المالية للراغبين في التعامل في الأوراق المالية. كما تم تقنين وضع السوق تحت إشراف السلطة المنظّمة لأسواق المال (السلطة الرقابية التي تم فصلها عن السلطة التنفيذية) ومنح مجلس السوق الحق في إتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح المساهمين أو المتعاملين في السوق حال وجود أيّ مُهدّد.

- **الوظائف الأساسية لسوق الخرطوم للأوراق المالية**

تعد سوق الأوراق المالية من أهم مؤسسات الوساطة المالية في الاقتصاد المعاصر. وهي تؤدي وظيفة مكملة لمؤسسات أخرى كالبنوك التجارية ومؤسسات التأمين وغيرها. ويمكن تلخيص الوظائف الأساسية لسوق الخرطوم للأوراق المالية فيما يلي :

1- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يحقق منفعة المواطن والاقتصاد السوداني.

2- العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات المجتمعية.

3- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.

4- تطوير وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها.

5- توفير كافة العوامل التي تساعد على تسهيل وسرعة تسييل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين.

6- ترسيخ أسس التعامل الأمثل والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية حمايةً لصغار المستثمرين.

- **المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية**

هو عبارة عن القيمة المرجّحة للتداول أو عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغييرات التي تطرأ على أسعار أسهم الشركات المكوّنة له.

ويتم تضمين 30 شركة عند حساب المؤشرالعام لسوق الخرطوم للأوراق المالية تسمى "شركات المؤشر" ؛ والتى تمثل الشركات الأكثر سيولة فى السوق ضمن 67 شركة مدرجة في السوق والتي تُصنف تحت قطاعات الأسهم الثمانية. ويرمز له بـــ (KSE30).

يوضح الجدول (4 -31) والشكل (4 -7) المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2017 -2021).

جدول (4 – 31)

المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2017- 2021)

نقطة

البيان	2017	*2018	2019	2020	2021
المؤشر السنوي لسوق الخرطوم	4,202.4	13,317.4	15,964.1	18,254.5	20,455.3
معدل التغير (%)	**34.7**	**216.9**	**19.9**	**14.3**	**12.1**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

* ارتفع معدل التغير في مؤشر السوق في العام 2018 نتيجة لارتفاع أسعار الأسهم المتداولة بالسوق الثانوي وإعادة تقييم أصول الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة.

شكل (4 – 7)
المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2017–2021)

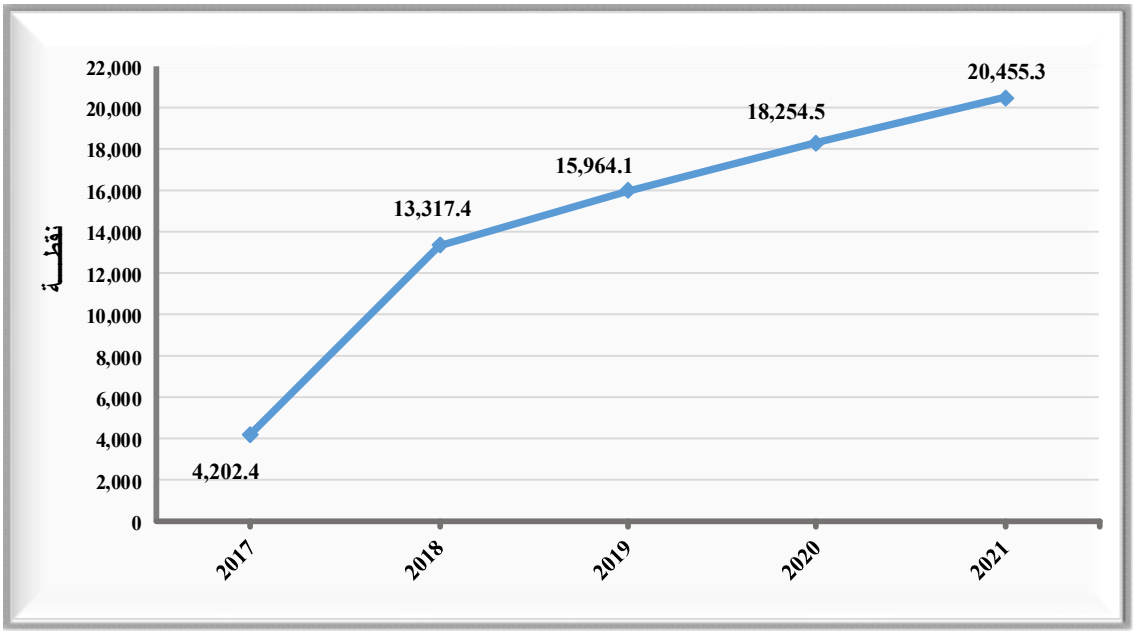

يتضح من الجدول (4 -31) والشكل (4- 7) ارتفاع المؤشر السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 18,254.5 نقطة في العام 2020 إلى 20,455.3 نقطة في العام 2021 بمعدل 12.1% ؛ وذلك نتيجة لإرتفاع القيمة السوقية لأسهم أكبر الشركات المدرجة بالسوق.

- **رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية Market Capitalization**

هو عبارة عن عدد الأسهم المُكتتب فيها مضروباً في القيمة السوقية للسهم.

يوضح الجدول (4- 32) رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2017- 2021).

جدول (4 – 32)
رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للاوراق المالية خلال الفترة (2017- 2021)

(مليون جنيه)

البيان	2017	*2018	2019	2020	2021
رأس المال السوقي	19,837	47,939	58,883	75,965	101,289
معدل التغير (%)	–	141.7	22.8	29.0	33.3

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.
* يرجع الارتفاع الملحوظ في في رأس المال السوقي في العام 2018 يرجع إلى إعادة هيكلة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة حيث ارتفعت القيمة السوقية من 20 جنيه إلى 67 جنيه للسهم الواحد.

يوضح الجدول (4- 32) ارتفاع رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 75,965 مليون جنيه في العام 2020 إلى 101,289 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 33.3%؛ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وأيضاً ارتفاع رأس مال الشركات عن طريق طرح أسهم جديدة ورسملة أرباح المساهمين.

يوضح الجدول (4 – 33) حركة تداول الأسهم في السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية حسب القطاعات لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 33)
الأسهم المتداولة حسب القطاعات لكل من عامي 2020 و2021

القطاع	2020				2021			
	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	عدد العقود المنفذة[1]	حجم التداول (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %
البنوك والاستثمار[2]	1,438,684	259	1,779.0	96.2	491,823	302	579.8	68.8
التأمين	3,225	9	3.0	0.2	72	9	0.6	0.1
التجاري	39	21	3.0	0.2	163	47	16.4	1.9
الصناعي	21	7	0.4	0.0	3,023	11	1.5	0.2
الزراعي	0	0	0.0	0.0	1,000	2	1.0	0.1
الإتصالات والوسائط	495	18	3.0	0.2	339	19	2.0	0.2
الخدمات المالية	50	3	0.5	0.0	1,445	5	15.9	1.9
التنمية والاستثمار[3]	6,445	25	60.0	3.2	10,856	66	226.0	26.8
المجموع	**1,448,959**	**342**	**1,848.9**	**100.0**	**508,720**	**461**	**843.2**	**100.0**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.
[1] تعني عملية البيع/الشراء التي تتم بين البائع والمشتري خلال جلسة التداول (الصفقات المنفذة).
[2] يشمل البنوك المُرخّص لها من قبل بنك السودان المركزي بمزاولة النشاطات المصرفية والمالية والاستثمارية والوساطة.
[3] يُقصد بهذا القطاع الشركات التي تستثمر في مجال التنمية والخدمات كالمؤسسات التعليمية والصحية والعقارية حيث كان يسمي سابقاً بقطاع الخدمات.

يتضح من الجدول (4 – 33) انخفاض حجم تداول الأسهم في السوق من 1,848.9 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 843.2 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 54.4%، وكذلك انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 1,449.0 مليون سهم إلى 508.7 مليون سهم بمعدل 64.9%. بينما ارتفع عدد العقود المنفّذة من 342 عقد إلى 461 عقد بمعدل 34.8% خلال نفس الفترة.

تركزت الأسهم المتداولة في قطاع البنوك والاستثمار بنسبة مساهمة 68.8% في العام 2021 مقارنة بنسبة مساهمة 96.2% في العام 2020 ، يليه قطاع التنمية والاستثمار 3.2% في العام 2020 إلى 26.8% في العام 2021، ثم القطاع التجاري 0.2% في العام

2020 إلى 1.9% في العام 2021 . ساهم قطاع الخدمات المالية، والقطاع الصناعي وقطاع الإتصالات والوسائط، والقطاع الزراعي وقطاع التأمين بنسبة 1.9% و 0.2% و0.1% على التوالي في العام 2021 .

يوضح الجدول (4 - 34) حركة تداول الصكوك في السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية لكلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 34)
الصكوك المتداولة حسب القطاعات لكلٍ من عامي 2020 و2021

القطاع	2020				2021			
	عدد الصكوك المتداولة (ألف صك)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	المساهمة %	عدد الصكوك المتداولة (ألف صك)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	المساهمة %
الصناديق	10,000	483	1,009	6.6	29,470	951	4,957.4	26.3
الشهادات *	26,203	20,891	14,290.0	93.4	26,661	19,558	13,900.6	73.7
المجموع	**36,203**	**21,374**	**15,299.0**	**100.0**	**56,131**	**20,509**	**18,858.0**	**100.0**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.
* الشهادات جميعها شهادات مشاركة الحكومة (شهامة).

يتضح من الجدول (4 – 34) ارتفاع حجم تداول الصكوك من 15,299.0 مليون جنيه في العام 2020 إلى 18,858.0 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 23.3%. وكذلك ارتفاع عدد الصكوك من 36,203 ألف صك في العام 2020 إلى 56,131 ألف صك في العام 2021 بمعدل 55.0% . وانخفاض عدد العقود المنفّذة من 21,374 عقد في العام 2020 إلى 20,509 عقد في العام 2021 بمعدل 4.0% .

4-3-6 شركات التأمين

تهدف شركات التأمين لحماية الأشخاص والممتلكات من الخسائر المادية الناشئة عن وقوع الخطر دون أن يتسبب فيه، ولا دخل للمُؤمَّن له فيه، وذلك مقابل قسط يدفعه المُؤمَّن له إلى شركة التأمين، على أن تقوم شركة التأمين بتعويض المُؤمَّن له عن الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر المُؤمَّن ضده، ويغطي التأمين مجالات تأمين الممتلكات، والتأمين البحري، والطيران، والطاقة، والسيارات، والتأمين الزراعي، بالإضافة إلى التأمين الطبي والهندسي وتأمين الحوادث المتنوعة وغيرها من أنواع التأمين المختلفة. كما يتم توظيف موارد

وفوائض شركات التأمين في سداد المطالبات بالإضافة إلى الاستثمار في الودائع المصرفية، والأسهم والسندات، وشهادات الاستثمار الحكومية (شهامة)، والأراضي والعقارات وأي استثمارات غير مخالفة للشريعة الإسلامية.

تتحمل شركات التأمين مصاريف عمومية وإدارية تُقدر بنسبة 20% من إجمالي الأقساط. كما أن المتبقي من إجمالي الأقساط بعد خصم المصروفات العمومية والإدارية والمخصصات الفنية والعمولات يعتبر فائضاً؛ وبعد ذلك يتم خصم الإحتياطي القانوني ومخصص الديون المشكوك فيها والضرائب والزكاة وما يتبقى يعتبر الفائض القابل للتوزيع ويوزع بنسبة 65% كحد أدنى لحملة الوثائق و25% كحد أعلى للعاملين.

فيما يلي ملخص لنشاط شركات التأمين خلال كل من عامي 2019 و2020[1]:-

- **إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين**

يشمل إجمالي أقساط التأمين كل المبالغ المتحصلة من المُؤمَّن لهم، بينما يشمل صافي أقساط التأمين إجمالي أقساط التأمين بعد خصم المبالغ التي تم دفعها إلى شركات إعادة التأمين كأقساط.

يوضح الجدول (4- 35) إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين لكل من عامي 2019 و2020.

جدول (4 – 35)

إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين لكل من عامي 2019 و2020

(مليون جنيه)

البيـــــــان	2019*	2020	معدل التغير %
إجمالي الأقساط	12,505	22,284	78.2
صافي الأقساط	7,674	13,457	75.4

المصدر: الجهاز القومي للرقابة على التأمين.
*بيانات معدلة

يتضح من الجدول (4 – 35) ارتفاع إجمالي أقساط التأمين من 12,505 مليون جنيه في العام 2019 إلى 22,284 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 78.2% . وارتفاع صافي الأقساط من 7,674 مليون جنيه في العام 2019 إلى 13,457 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 75.4%.

[1] بيانات أقساط ومطالبات شركات التأمين متباطئة لسنة واحدة نسبة لعدم توفر البيانات.

- **إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين**

يتمثل إجمالي المطالبات في إجمالي المبالغ التي تدفعها شركات التأمين للمُؤمَّن لهم كتعويض، بينما يتمثل صافي المطالبات في صافي المبالغ المدفوعة للمُؤمَّن لهم بعد خصم مطالبات شركات إعادة التأمين.

يوضح الجدول (4 – 36) إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين لكل من عامي 2019 و2020.

جدول (4 – 36)

إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين لكل من عامي 2019 و2020

(مليون جنيه)

البيـــــــان	2019	2020	معدل التغير %
إجمالي المطالبات	6,393	11,068	73.1
صافي المطالبات	3,604	5,771	60.1

المصدر: الجهاز القومي للرقابة على التأمين.

يتضح من الجدول (4 – 36) ارتفاع إجمالي المطالبات لشركات التأمين من 6,393 مليون جنيه في العام 2019 إلى 11,068 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 73.1% ، وكذلك ارتفاع صافي المطالبات من 3,604 مليون جنيه في العام 2019 إلى 5,771 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 60.1% .

4-3-7 الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات

تأسست الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بموجب قانونها الصادر في العام 2005 بغرض تشجيع وتنمية الصادرات السودانية، باستثناء البترول والذهب الخام، وذلك عن طريق تأمين حصيلة الصادرات وتقديم التمويل والقيام بالأنشطة الترويجية والدراسات التسويقية لمنتجات وخدمات الصادر. باشرت الوكالة عملها في يناير 2006 برأس مال مدفوع قدره 55.3 مليون جنيه؛ حيث ساهم بنك السودان المركزي بنسبة 76.8%، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بنسبة 19%، وأحد عشر مصرفاً بنسبة 4.2%.

- **نشاط الوكالة في جانب التأمين:**

يشمل النشاط التأميني للوكالة التغطيات التأمينية التي يقدمها عقد التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية والتي يتم إعادة تأمينها خارجياً لدى مؤسسات تأمين وإعادة تأمين عالمية، وكذلك بإعادة تأمينها محلياً بالاشتراك مع شركات التأمين المحلية.

يوضح الجدول (4 - 37) نشاط الوكالة الوطنية في مجال تأمين الصادر بالعملة المحلية لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 37)

نشاط الوكالة الوطنية في مجال تأمين الصادر بالعملة المحلية لكل من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيان	2020	2021	معدل التغير%
إجمالي سقوفات التأمين بالخطة	6,050	240,000	3,866.9
إجمالي السقوفات المحققة (المنفذة)	12,664	148,532	1,072.9
نسبة الأداء (%)	**209.3**	**61.9**	

المصدر: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

يتضح من الجدول (4 – 37) أن إجمالي سقوفات تأمين الصادر المخطط لها قد ارتفعت من 6,050 مليون جنيه في العام 2020 إلى 240,000 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 3,866.9% ، بينما ارتفع إجمالي شحنات الصادر المحققة (المنفّذة) من 12,664 مليون جنيه في العام 2020 إلى 148,532 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 1,072.9% .

- **نشاط الوكالة في جانب التمويل:**

الجدول (4 – 38) يعكس نشاط الوكالة الوطنية في مجال تمويل الصادر لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 38)

نشاط الوكالة الوطنية في مجال تمويل الصادر لكل من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيان	2020	2021	معدل التغير%
التمويل المُنفّذ	0.0	10.0	100.0
التمويل المُصفّى (السداد)	0.0	10.0	100.0
التمويل القائم بنهاية الفترة	10.0	10.0	0.0

المصدر: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

يتضح من الجدول (4 – 38) أن تنفيذ العمليات التمويلية الجديدة قد بلغ 10 مليون جنيه خلال العام 2021 ؛ كما تمت تصفية (سداد) مبلغ 10 مليون جنيه من إجمالي التمويل القائم.

4-3-8 صندوق إدارة السيولة بين المصارف

تأسس الصندوق في أغسطس 2014م بموجب أحكام قانون صكوك التمويل لسنة 1995م وأمر الإنشاء الصادر عن بنك السودان المركزي بالرقم 2014/1 بتاريخ 2014/8/21م وموافقة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي. وتتم إدارة الصندوق بواسطة بنك الاستثمار المالي ويخضع لرقابة بنك السودان المركزي. وهو صندوق مفتوح الأجل وبرأس مال متغير يُحدد بالتنسيق بين بنك السودان المركزي ومجلس إدارة الصندوق والذي يتم تعيينه بواسطة الجمعية العمومية (المساهمون في الصندوق مُمثلين بالمصارف العاملة).

تم إنشاء الصندوق برأس مال قدره 750 مليون جنيه سوداني منها 40% مساهمة نقدية و 60% مساهمة عينية في صورة أوراق مالية حكومية، وبدأ عمل الصندوق الفعلي في سبتمبر 2015م وتمت زيادة رأس ماله في أكتوبر 2016م ليصبح 900 مليون جنيه بمساهمة جميع المصارف العاملة في السودان وذلك بواقع قيمة اسمية قدرها 1000 جنيه للصك الواحد.

يهدف الصندوق بشكل أساسي إلى إدارة السيولة بين المصارف العاملة وتوفير الدعم السيولي (التغطية في شكل قرض حسن) لأيّ مصرف مساهم وذلك في حدود مبلغ العجز وذلك بغرض تقليل اللجوء إلى بنك السودان المركزي كمقرض أخير ؛ مما يعني أن الصندوق يتبع مبدأ التغطية الشاملة لمبلغ العجز بغض النظر عن حجم مساهمة المصرف في الصندوق. والجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي يقوم بدوره "كملجأ أخير" في حال فشل المصرف في رد مبلغ العجز[1] للصندوق بنهاية الفترة المحددة (وهي خمسة أيام عمل مستمرة) مضافاً إليه قيمة صك واحد من صكوك الصندوق؛ وذلك لضمان استمرارية عضوية المصرف بالصندوق. وفي هذا السياق يجب على المصارف الاحتفاظ لدى بنك السودان المركزي بأوراق مالية مصدرة عنه تُحسب كنسبة من السيولة العامة يحددها بنك السودان المركزي بالإضافة لأيّ ضمانات أخرى وذلك كضمان لعملياته كملجأ أخير ؛ حيث

[1] الفرق بين مساهمة المصرف في رأس مال الصندوق ومبلغ التغطية.

أنه يقوم تلقائياً بتسييل شهادات المصرف المحجوزة طرفه بالسعر الذي يحدده وبما يكفي لمقابلة التزامات المصرف. هذا بالإضافة إلى أن الصندوق قد ساهم في تعزيز التعاون وتنشيط سوق ما بين المصارف حيث أن للمصارف الخيار في تداول صكوك الصندوق فيما بينها وتحقيق عائد مناسب ، وتُوظف موارد الصندوق بناءً على صيغة المضاربة المقيّدة في أصول عالية السيولة وبعضها ذات ربحية مناسبة وتشمل ودائع استثمارية لدى مصارف صنّاع السوق (وهم مجموعة من المصارف يُطلب منها شراء الصكوك المعروضة بالسعر الصافي للصك)، أوراق مالية يسمح بنك السودان بالاستثمار فيها، وأيّ صكوك أو أوراق مالية تصدر مستقبلاً خلال عمر الصندوق ذات سيولة عالية وربحية مناسبة.

يوضح الجدول (4 – 39) الأداء الفعلي لصندوق إدارة السيولة بين المصارف لكلٍ من عامي 2020 و2021.

جدول (4 – 39)
الأداء الفعلي لصندوق إدارة السيولة بين المصارف لكلٍ من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيان	2020			2021			معدل التغير %	
	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة	نسبة المساهمة %	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة	نسبة المساهمة %	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة
الاستردادات لصكوك الصندوق	7,266,267	7,416.3	9.8	12,606,898	12,566.7	11.2	73.5	69.4
الاشتراكات بغرض صيانة المساهمة الأولية	1,738,368	1,762.3	2.3	7,049,240	7,126.4	6.4	305.5	304.4
الاشتراك الإضافي	5,792,398	5,894.3	7.8	4,202,101	4,244.8	3.8	(27.5)	(28.0)
التمويل من الصندوق (القرض الحسن)	633	60,607.5	80.1	668	87,912.1	78.6	5.5	45.1
الإجمالي	**14,797,666**	**75,680.4**	**100.0**	**23,858,907**	**111,849.9**	**100.0**	**61.2**	**47.8**

المصدر: صندوق إدارة السيولة بين المصارف.

ارتفع إجمالي عدد الصكوك من 14,797,666 صك بنهاية العام 2020 إلى 23,858,907 صك بنهاية العام 2021 أي بمعدل 61.2%. ارتفع حجم المبالغ المستردة من 75,680.4 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 111,849.9 مليون جنيه بنهاية العام 2021 أي بمعدل 47.8%.

بالرغم من أن الصندوق قد ساعد في إدارة السيولة في المدى القصير إلا أن المصارف قد استمرت في الإستدانة من نافذة العجز السيولي من البنك المركزي حيث بلغ حساب التسليف مبلغ 82.5 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2021.

9/ وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)

تأسست وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) بموجب قانون أصدره المجلس الوطني سنة 2013م، وبدأت نشاطها في العام 2015م. وهي مؤسسة مالية سودانية ذات منفعة عامة تعمل على تقديم الضمان بالجملة للحصول على تمويل مصرفي من البنوك لعدد من الجهات التي لاتمتلك القدرة الكافية على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل المانحة سواءً كانت داخلية أو خارجية في مجال التمويل الأصغر في السودان. تهدف الوكالة إلى تنفيذ ودعم السياسات المتعلقة بتقليل حدة الفقر والبطالة في السودان وتفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتشجيعها للدخول في مجال التمويل الأصغر حسب النسبة التي يحددها بنك السودان المركزي.

تتمثل مهام واختصاصات الوكالة في الآتي: -

أ. القيام بمساعدة مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر في الحصول على أموال من المصارف والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية.

ب. العمل على ترقية وتطوير صناعة التمويل الأصغر من خلال المساهمة في رفع الوعي وتنمية قدرات المستهدفين وتطوير المشروعات وتوفير الأسواق لمنتجات التمويل الأصغر.

ج. منح وثائق الضمان للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وفق أحكام قانون الوكالة.

د. العمل على انتشار المشاريع الصغرى من خلال توفير ضمان التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر.

يوضح الجدول (4- 40) خطابات الضمان الصادرة عن وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) حسب المستفيدين لكل من عامي 2020 و2021.

جدول (4 - 40)

خطابات الضمان الصادرة حسب المستفيدين لكلٍ من عامي 2020 و2021

البيان	2020			2021		
	عدد الخطابات	المبلغ (مليون جنيه)	المساهمة %	عدد الخطابات	المبلغ (مليون جنيه)	المساهمة %
البنوك	6	58.0	40.0	2	40.0	32.8
المؤسسات الإتحادية	6	77.0	53.1	5	82.0	67.2
المؤسسات الولائية	1	10.0	6.9	0	غير متاح	غير متاح
المؤسسات الريفية	0	0.0	0.0	0	غير متاح	غير متاح
الإجمالي	**13**	**145.0**	**100.0**	**7**	**122.0**	**100.0**

المصدر: وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير).

يتضح من الجدول (4 - 40) انخفاض إجمالي عدد الخطابات المصدرة من 13 خطاب في العام 2020 إلى 7 خطابات في العام 2021 بمعدل 46.2% ، وانخفاض إجمالي مبالغ الخطابات من 145.0 مليون جنيه في العام 2020 إلى 122.0 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 15.9% .